

المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣ م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا



الضابط اللغوي بين الاطراد والتنوع القرائي
دراسة سياقية للفعل المضارع في القرآن الكريم
(نحويا ومعجميا)

The linguistic control between regularity and reading diversity:
a contextual study Present tense in the Holy Quran
(grammatically and lexically)

كلمة بقلم الدكتور

مصطفى أحمد محمد إسماعيل

أستاذ أصول اللغة المساعد

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية - مصر

الجزء الرابع (إصدار يونيو ٢٠٢٣ م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الضابط اللغوي بين الاطراد والتنوع القرآني دراسة سياقية

للفعل المضارع في القرآن الكريم (نحويا ومعجميا)

مصطفى أحمد محمد إسماعيل

قسم أصول اللغة- كلية اللغة العربية- جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: mostafaesmaiel.lan@azhar.edu.eg

المخلص

تقوم فكرة هذا البحث على دراسة للفعل المضارع في القرآن الكريم الذي ورد بصورتين من حيث تنوع القراءات واتفاقها، وعلاقة ذلك بالقاعدة اللغوية، باحثا عن دور القاعدة، ودور السياق في بيان ذلك، كأن يجيب مثلا عن هذا السؤال؟ (ورد المضارع معطوفا بالواو على جواب الشرط على ثلاث صور: مرفوعا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُحْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٢٩]، ومجزوما كآلية اللاحقة: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ومختلفا فيه بين القراءات المتواترة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُحْفُوا وَتَوْتُواهَا الْفُرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَعَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فما التفسير الدلالي للصور الثلاث وسياقها التركيبي واحد؟).

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين، جاء أولهما للمستوى النحوي من خلال ثلاثة مطالب، وكان المبحث الثاني للمستوى المعجمي.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها: ما اتفقت عليه القراءات المتواترة بجزم المضارع المقترن بالواو أو الفاء الوارد بعد جواب الشرط، هو الأجود من حيث الصناعة اللغوية، وفي كلها عُلّق الجزاء وما عُطف عليه بالشرط، وقد جاءت في سياقات مغفرة الذنوب ورحمته تعالى بعباده، مشروطة بتقواه وطاعة أوامره، وغير ذلك مما ذكر النتائج وضعت في محلها.

الكلمات المفتاحية: الفعل المضارع، السياق، تنوع القراءات، الرسم العثماني.

**The linguistic control between regularity and reading diversity :
a contextual study Present tense in the Holy Quran
(grammatically and lexically)**

Mostafa Ahmad Muhammad Ismael·

Department of Language Origins· Faculty of Arabic Language in
Menoufia· Al-Azhar University· Egypt

email: mostafaesmaiel.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

The idea of this research is based on a study of the present tense verb in the Holy Qur'an, which was mentioned in two forms in terms of the diversity of readings and their agreement, and its relationship to the linguistic rule looking for the role of the rule, and the role of the context in explaining that, such as answering, for example: This question? (The present tense is given in Waw on the answer to the condition in three forms: raised like the Almighty saying: "Say that you hide what is in your chests or look like God knows and knows what is in the heavens and on earth", and divided as the subsequent verse: "Say if you love God, follow me, God loves you and forgives you your sins", and different in it between frequent readings as the Almighty says: "And if you look or hide what is in yourselves, God will hold you accountable for it, and he will forgive whoever He wants." He will torture whomever he wants", so what is the semantic interpretation of the three images).

The research came introduction, introduction and two sections, the first of which came to the grammatical level through three demands, and the second section was for the lexical level.

The research concluded a set of results, including what was agreed upon by the frequent readings asserting the present tense associated with the Waw or the fulfillment contained after the answer to the condition, is the finest in terms of the linguistic industry, and in all suspended the penalty and what kindness to him condition, has come in the contexts of forgiveness of sins and mercy Almighty servants conditional piety and obedience to his orders, and other than mentioned results put in place.

Keywords: Present tense verb - context - diversity of readings - Ottoman drawing



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله للعالمين،
ورضي الله عن صحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:
فقد أنزل الله القرآن الكريم باللسان العربي المبين، وتواترت قراءاته من
لدى النبي - صلى الله عليه وسلم، و طاف العلماء حولها بين الاحتجاج لها
والاحتجاج بها، وبيان أثرها الدلالي وفق المجالات المعرفية المختلفة،
فصارت حجةً في قواعد اللغة وعلوم الشريعة، واحتج علماءنا لها بالقواعد
اللغوية التي أصّلت لنا.

والذي يتدبر تنوع القراءات المتواترة ومدى توافق هذا التنوع مع
القاعدة أو الضابط اللغوي يجد الصور الآتية:

الصورة الأولى:- أن تتفق القراءات المتواترة وفق الضابط اللغوي، ككل
مضارع سبق بـ (لم) فإنه مجزوم، وكل مضارع سبق بـ(لن) فإنه منصوب.
الصورة الثانية: أن تنتوع القراءات المتواترة وفق الضابط اللغوي في
جميع مواضعه، نحو ما ذكرته معاجم اللغة، " حَزَنَهُ الْأَمْرُ يَحْزُنُهُ... وَأَحْزَنَهُ
غَيْرُهُ،... لُعْتَانٌ.... حَزَنَهُ لُغَةٌ قُرَيْشٍ، وَأَحْزَنَهُ لُغَةٌ تَمِيمٍ،... وَأَمَّا الْفِعْلُ اللَّازِمُ
فإنه يُقَالُ فِيهِ: حَزَنَ يَحْزُنُ لَا غَيْرَ"^(١)، وقد قرئ بهما في جميع مواضع
المضارع المتعدي إلى المفعول^(٢)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾
[يونس: ٦٤]، ونحوه قول معاجم اللغة: "... حَسْبُهُ كَذَا كَنَعِمَ يَحْسِبُهُ وَيَحْسَبُهُ
فِي لُغَتَيْهِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ"^(٣)، وقد قرئ هذا المضارع في جميع مواضعه^(٤)

(١) تاج العروس (ح ز ن).

(٢) تقريب النشر (٤٨٧/٢).

(٣) تاج العروس (ح س ب).

(٤) واحد وثلاثون موضعا.

بالكسر والفتح^(١)، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عَظَامُهُ﴾ [القيامة: ٣].

الصورة الثالثة: أن تتفق القراءات المتواترة وفق الضابط اللغوي في أكثر لغة القرآن، وتخالفه ظاهرياً في مواضع قليلة، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُعَىٰ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، حيث إن الفعل ﴿يَأْتِ﴾ مرفوع، لكن ياءه محذوفة، وقد "أثبتها وصلًا المَدَنِيَّانِ، وأبو عمرو والكِسَائِيُّ، وأثبتها ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ في الحَالِيْنَ وحذفها الباقون"^(٢)، والباجتراء بالكسرة عن الياء كثيرٌ في لغة هذيل^(٣)، وجميع مواضع هذا الفعل خلا هذا الموضوع لم تختلف فيه القراءات المتواترة.

الصورة الرابعة: - أن تتنوع القراءات المتواترة وفق أوجه الضابط اللغوي في مواضع، وتتفق في بعضها، ككل مضارع "اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما"^(٤)، وإظهارهما، وإدغام الثانية في مقاربتها، وذلك مثل الفعل (تفرَّق) ورد في خمسة مواضع، يتفق صورةً في ثلاثة مواضع منها، ويختلف زمنًا، يقول تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ﴿أَفِيمُوا الَّذِينَ وَلَا تَنْفَرِقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤]، حيث تنوعت القراءات المتواترة بين تخفيف التاء

(١) تقريب النشر في القراءات العشر (٤٧٦/٢).

(٢) النشر (٢٩٢/٢).

(٣) البحر المحيط (٢٠٩/٦).

(٤) التفسير البسيط (٥٣/٧).

(٥) ذكر البقاعي تفسير دلاليًا لإثبات التاعين، فقال: "ولا تفرقوا" أي تفرقاً عظيماً بما أشار إليه إثبات التاء، وكان ذلك إشارة إلى التحذير من التفرق في الأصل وإذن في الاجتهاد على قدر القوة في الفرع" (نظم الدرر ١٧/٢٦٦).

وتشديدها في الموضع الأول والثالث^(١)، وانفقت على تاء واحدة في الثاني والخامس، وانفقت على إظهارهما في الرابع، ويتناظر الموضعان الأول والرابع تركيبيا، ويختلفان رسما وتنوعا قرائيا، وهذه الصورة والتي قبلها هما محل البحث.

وهذه الحلقة الثانية من هذا البحث، وقد خصصتها للمستويين النحوي والمعجمي، وكانت الحلقة الأولى للمستويين الصوتي والصرفي.

أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة ما يأتي:

- الكشف عن صورة من صور الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم من خلال تنوع القراءات المتواترة واتفاقها في الفعل المضارع.
- بيان الصلة الوثقى بين السياق وتنوع القراءات في الفعل المضارع أو عدم تنوعها في التركيب نفسه في مواضع أخرى.
- إبراز الأثر الدلالي لمواضع التنوع والاتفاق في الصورة التركيبية للفعل المضارع في القرآن الكريم.
- مدى اطراد الضابط اللغوي في ضوء التنوع القرائي.

أسئلة البحث:

يحاول البحث أن يجيب على أسئلة، منها:

- هل تنتوع القراءات المتواترة في مواضع وتتفق في مواضع أخرى للمضارع ذي الصورة التركيبية الواحدة في القرآن الكريم؟
- هل للسياق دور في بيان سبب التنوع والاتفاق القرائي؟
- هل يترتب على التنوع والاتفاق القرائي أثر دلالي؟

(١) الحجة للقراء السبعة (٥/٤).

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة للفعل المضارع في القرآن الكريم:

- التحول الزمني للفعل المضارع في سورة طه: سارة علي عبد الله الحكمي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع(٢) مج (٢).٠
- الخلاف في إدغام إحدى التائين المبدوء بهما الفعل المضارع في بعضهما وفي حذف إحداهما: د. نهاد حسوبي صالح، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثالث والأربعون ٢٠٠٥م.
- دلالات الفعل المضارع الزمنية في سورتي يوسف والنحل: لبنى عبد الرحمن، (ماجستير)، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا ٢٠٠٤م.
- الدلالة الزمنية للفعل الماضي والمضارع في النص القرآني: د. زينة قرفة، مجلة دراسات ٢٠١٧م.
- الدلالة الزمنية للفعل المضارع في سورة التوبة: هداية نعيم محمد أبو زاكية، (ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٦م.
- سوابق الفعل المضارع في الفصحى واللهجات العامية والألسن العربية الجنوبية: محمد بن سالم المعشني، اللسانيات، الجزائر، مج ٢٠٠٧م، ع ١٢، ١٣، ديسمبر ٢٠٠٧م.
- ضبط عين المضارع الثلاثي: د. أحمد عبد الستار الجواربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والثلاثون، ج(٤) ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الفعل العربي وصيغته الزمنية في جزء عم: فائزة كريم، (رسالة ماجستير)، الجزائر، ٢٠١٤م.
- الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنفي في القرآن الكريم: د. علي ناصر محمد، مجلة كلية العلوم الإسلامية.

- الفعل المضارع في سورة آل عمران، دراسة صرفية ونحوية تطبيقية: مصطفى عبد الرحمن، (ماجستير)، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا ٢٠٠٥م.
- الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- قراءات الفعل المضارع المعطوف في القرآن الكريم، دراسة نحوية، د. أحمد إبراهيم الجديبة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني ٢٠٠٦م.
- القراءات القرآنية للأفعال المضارعة، دراسة نحوية: صابرين خميس اللولو، (ماجستير)، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم: عبد القادر حامد، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٥٨م.
- نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسنادية: د. رمزي منير بعلبكي ١٩٧٥م.
- نواصب الفعل المضارع في القرآن الكريم، دراسة نحوية: عبد الجبار فتحي زيدان، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج(٢) ع(٣) ٢٠٠٥م.
- وكل هذه الدراسات تختلف مع الدراسة التي أقوم بها كما سيظهر - إن شاء الله -

منهج الدراسة:

اتبعت في هذا البحث المنهجين: الوصفي والمقارن، من خلال الاستقراء والتحليل والاستنباط، فقامت بوصف المسألة ثم مقارنة المختلف فيه قراءة بالمتفق عليه، وبيان أثر السياق في ذلك، ودلالة الاختلاف والاتفاق.

خطة الدراسة:

اقتضت هذه الدراسة أن تشمل على مقدمة وتمهيد ومبحثين، جاء أولهما للمستوى النحوي من خلال ثلاثة مطالب، وكان المبحث الثاني للمستوى المعجمي، تلاهما خاتمة لأهم نتائج البحث، ثم ثبтан، أحدهما لأهم مصادر البحث، والآخر للموضوعات.

أسأل الله التوفيق في القول والعمل، وأن يعصمنا من الزلل، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



تمهيد: الفعل المضارع: دلالاته المعجمية والصوتية

أ - " الضَّادُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى لِينٍ فِي الشَّيْءِ، مِنْ ذَلِكَ ضَرَعَ الرَّجُلُ ضَرَاعَةً، إِذَا ذَلَّ، وَرَجُلٌ ضَرَعٌ. ضَعِيفٌ... وَمِنْ الْبَابِ ضَرَعُ الشَّاةِ وَغَيْرِهِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ لِينٍ، وَيُقَالُ: أَضْرَعَتِ النَّاقَةُ، إِذَا نَزَلَتْ لَبْنُهَا عِنْدَ قُرْبِ النَّتَاجِ، فَأَمَّا الْمُضَارَعَةُ فَهِيَ التَّشَابُهُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: اشْتِقَاقُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرْعِ، كَأَنَّهُمَا ارْتَضَعَا مِنْ ضَرَعٍ وَاحِدٍ..."^(١)، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (ت ٣٧٠هـ): " وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ: مُضَارِعٌ؛ لِمُشَاكَلَتِهِ الْأَسْمَاءَ فِيمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ"^(٢)، فَاَلْمُضَارِعُ مِنَ الْأَفْعَالِ: مَا أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْآتِي وَالْحَاضِرُ"^(٣)، فَاَلْمُضَارَعَةُ: الْمُشَابَهَةُ، وَالْمُضَارِعُ فِي اللُّغَةِ: الْمَشَابِهُ وَالْمُشَارِكُ فِي الضَّرْعِ.

وعلة تسمية المضارع بذلك مشابهته الاسم، " وَوَجْهَ الْمَشَابَهَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَمِنْشَأُ وَجْهِ الْمَشَابَهَةِ وَقُوعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ زَمَانِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةِ، وَتَخْصِيصِهِ بِأَحَدِهِمَا بِدُخُولِ السَّيْنِ أَوْ سَوَفَ. كَمَا أَنَّ الْاسْمَ الْمُشْتَرَكَ يَتَخَصَّصُ بِأَحَدِ الْمَعَانِي بِالْقَرِينَةِ، فَكَأَنَّ الْمُضَارِعِينَ أَيَّ الْمَشَابِهِينَ يَشْرِبَانِ لِينِ الْمَشَابَهَةِ مِنْ ضَرَعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ " ^(٤).

ب - وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ فِي اصطلاح النحاة: مَا صَلَحَ أَنْ يَتَعَاقَبَ عَلَيْهِ الزَّوَادُ الْأَرْبَعُ، وَهُوَ قَبْلَ الْمَاضِي فِي الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فَيُخْبِرُ بِهِ، فَإِذَا تَمَّ صَارَ مَاضِيًّا^(٥)، وَحَدَهُ الْفَاكِهِي (ت ٩٧٢ هـ) بقوله: " كلمة دلت وضعا على حدث وزمان غير منقض، حاضرا كان أو مستقبلا"^(٦).

(١) مقاييس اللغة (ض ر ع) (٣/٣٩٦).

(٢) تهذيب اللغة: (باب العين والضاد مع الراء) (١/٢٩٨).

(٣) لسان العرب (ض ر ع).

(٤) دستور العلماء (٣/١٩٣).

(٥) المصباح المنير (ض ر ع) (٢/٣٦١).

(٦) شرح كتاب الحدود في النحو: للفاكهي (٩٩).

ج - والتفسير الصوتي لحروف المضارعة أن " المضارع لما كان فرعاً على الماضي لكونه بعده في الوجود احتاجوا فيه إلى زيادة في اللفظ، وكان أولى الحروف بذلك حروف المد واللين، فأتوا بالياء للغائب والغائبين والغائبين والغائبات، وأتوا بالألف للمتكلم واحداً وحركوها لوقوعها أولاً فصارت همزة، وأما الواو فاستقلوها أولاً ولذلك لا تزداد أولاً البتة فأبدلوا تاءاً لقربهما في المخرج، ولذلك كثيراً ما تبدل الواو تاءاً، نحو " تَكَلَّمَ وَتُخَمَّةٌ " في " وَكَلَّةٌ وَوُخَمَّةٌ"^(١)، وجعلوها للمخاطب مطلقاً والغائبة والغائبتين، فبقي المتكلم إذا لم يكن واحداً أو واحداً معظماً، ووجدوا النون أشبه شيء بحروف المد واللين؛ لأن فيها غنة في الخيشوم فوضعوا بإزائه"^(٢).

المضارع بين الحقيقية والمجاز والاشتراك:

اتفق العلماء على جواز استعمال المضارع في الحال والاستقبال اختلفوا في: أنه حقيقة فيهما، أو مجاز في الاستقبال حقيقة في الحال، أو بالعكس؛ فالأكثر على الأول، وقد بنى الفقهاء على هذا الخلاف في دلالة المضارع بين الحقيقة والمجاز أثراً فقهياً، يقول ابن المبرد الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ): " المضارع حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقيل عكس هذا، وقيل: لا يستعمل في الاستقبال أصلاً، وقيل: لا يستعمل في الحال أصلاً. وقيل: مشترك بينهما، وهو الصحيح. إذا علمت هذا، فمن فروع القاعدة: إذا قال لزوجته: طلقي نفسك، فقالت: أطلق، فتارة تريد الوقوع في الحال فيقع، وتارة تريد

(١) رَجُلٌ وَكَلٌّ، مُحَرَّكَةٌ، وَوُكَلَّةٌ وَتُكَلَّةٌ، عَلَى الْبَدَلِ، كَهَمْزَةٍ فِيهِمَا، وَمُؤَاكَلٌ بِالضَّمِّ غَيْرُ مَهْمُوزٍ، أَيٌّ: عَاجِزٌ كَثِيرٌ الْإِتْكَالِ عَلَى غَيْرِهِ، يُقَالُ: وَكَلَّةٌ تُكَلَّةٌ، أَيٌّ: عَاجِزٌ يَكُلُ أَمْرَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَيَتَّكَلُّ عَلَيْهِ. (تاج العروس (و ك ل)، وَأَصْلُ التُّخَمَةِ: وَخَمَةٌ، تَأْوُهُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَو، وَقَدْ تَخَمَّ، كَضْرَبَ، وَعَلِمَ يَتَخَمُّ، وَيَتَخَمُّ، مِثْلُ اتَّخَمَ يَتَخَمُّ، مِنَ الطَّعَامِ، وَعَنِ الطَّعَامِ، وَأَتَخَمَهُ الطَّعَامُ عَلَى أَفْعَلِهِ، وَأَصْلُهُ: أَوْخَمَةٌ. (تاج العروس: و خ م)

(٢) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: محمد بن علي الجرجاني (٢/ ٢٥٣).

الاستقبال فلا يقع في الحال شيء، وتارة تريد المعنى، ومنها: إذا ادعى عليه فقال: أنا أقر، فقد قال الأصحاب: إنه لا يكون إقراراً، جزم به أكثرهم،.."^(١).

أحوال الفعل المضارع من حيث الإعراب والبناء:

للفعل المضارع أربعة أحوال: (البناء – والرفع – والنصب – والجزم)، وأصل الفعل البناء لعدم ما يوجب الإعراب من توارد المعاني اللازمة عليه، والفعل المضارع معرباً^(٢)، والجزم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء، معناه: أن المضارع لما أشبه الاسم أعرب بالرفع والنصب وتعذر الجرّ، فجعل الجزم عوضاً عنه^(٣).



(١) زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية: لابن المبرد الحنفي (٢٠) ويمكن أن يرجح الثاني بثلاثة أوجه: الأول: أن الذهن يسبق إلى الحال عند إطلاق اللفظ مجرداً عن القرائن، كـ "زيدٌ يصلي" مثلاً، وذلك من أقوى دلائل الحقيقة مع نفي الاشتراك. الثاني: أنهم وضعوا للاستقبال ما يدل عليه وهو السين وسوف، ولم يضعوا للحال ما يدل عليه بل استعملوا اللفظ له مجرداً عن القرينة، ولو كان مشتركاً أو مجازاً في الحال لم يكن له بدٌّ من القرينة. الثالث: أنه قد ثبت في أصول الفقه: أن المجاز خير من الاشتراك، فالأولى حينئذ أن يكون مجازاً في المستقبل للدليلين الأولين. وإن أمكن ترجيح هذا المذهب، لكن القول بالاشتراك أولى في هذه الصناعة؛ لأن إعراب المضارع يتوقف على المشابهة، وتلك لا تحصل إلا بالقول بالاشتراك، فوجب المصير إليه لتحصيل المشابهة المحصلة للإعراب (سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: محمد بن علي الجرجاني (٢/ ٢٥٤)، والمضارع حقيقة في الحال عند الفقهاء، ومشارك بين الحال والاستقبال في العرف، والمقابل للماضي هو المضارع لما المستقبل (الكليات: ص ٨٤٠).

(٢) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: محمد بن علي الجرجاني (٢/ ٢٥٦).

(٣) الكليات (ص ١٠٤٩)

المبحث الأول: المستوى النحوي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نون التوكيد بين التخفيف والتثقيل:

الضابط: " كل موضع دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة، إلا في الساتين المذكرين والمؤنثين وجمع الإناث" (١)، ويبنى المضارع مع النون؛ لأن النون لحقت حرف الإعراب، على جهة التأكيد، فصار بمنزلة ضم الاسم إلى الاسم في (خمسة عشر)، ونحوه (٢).

وحين نطبق هذا الضابط في القرآن الكريم في ضوء تنوع القراءات وانفاقها، نجد أن القراء العشرة اختلفوا في قوله ﴿لَا يُغْرَنُكَ﴾ [آل عمران: ١٩٦]، و﴿يَحْطَمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨] و﴿سَتَخِفَّنَكَ﴾ [الروم: ٦٠]، ﴿فَأِمَّا تَنْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١] ﴿أَوْ نُزِيَّتِكَ﴾ [الزخرف: ٤٢]، "فروى رؤيس تخفيف النون من هذه الأفعال الخمسة في الكلمات الخمس، والباقون بالتشديد في ذلك" (٣).

ويرد هنا سؤالان: الأول: ما دلالة تنوع القراءات المتواترة في هذه الأفعال دون نظائرها التركيبية، كقوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [المائدة: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْرَمَنَّكُمْ شَتَاءَ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢] (٤)؟

(١) الكليات (٨٨٨).

(٢) التفسير البسيط للواحي (٢٦٧/٦) وتفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام (ينظر: التصريح بمضمون التوضيح) (٣١٠/٢ - ٣١٤).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٢٤٦)، واتفق أنمتنا في الوقف له على ﴿نَهَبَنَّ﴾ أنه بالالف.

(٤) وقوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ [طه: ١٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلَتْ إِلَيْكَ وَأَدْعُ إِلَى رِيكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكُمْ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكُرْهُدٌ مُبِينٌ﴾ [الزخرف: ٦٢] - مع قرئ ذلك في الشواذ بالتخفيف، ونسب إلى ابن أبي إسحاق ويعقوب (البحر المحيط ٣/٤٨٢).

الثاني: ما دلالة تنوع القراءات المتواترة في هذه الألفاظ الخمسة دون نظائرها من الألفاظ نفسها؟ كتنوع القراءات المتواترة في قوله تعالى: ﴿لَا يَغْرَنَكَ﴾^(١) تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي آلِ كَعْبٍ ﴿آل عمران: ١٩٦﴾ واتفاقها في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغْرِبَنَّ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغْرَبَنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [فاطر: ٥] وللإجابة على هذين السؤالين أقول:

أ) ذكر علماؤنا في توجيه هذا التنوع القرآني أنك "إذا أتيت بالنون الخفيفة والثقيلة كان أوكد للكلام"^(١)، وكل موضع دخلته النون الشديدة دخلته الخفيفة، وليس كل موضع تدخله الخفيفة تدخله الشديدة، والتشديد أكد في الفعل^(٢)، قال أبو الحسن شريح (ت ٥٣٩هـ): "هذه النون الخفيفة تدخل على الأفعال للتأكيد كما تدخل المشددة، إلا أن المشددة أبلغ في التأكيد عند النحويين"^(٣)؛ لما فيها من زيادة نون، فإن الثقيلة نونان، والخفيفة نون واحدة^(٤)، فكلاهما حسن.

ب) هناك ملامح دلالية بين الخفيفة والشديدة غير ملامح المبالغة في التوكيد الذي تحمله النون الشديدة، فحين جمع القرآن بين النونين في سياق واحد في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ وَلَقَدْ رَودُّنَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمٌ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيَفْسَحَنَّ لِي وَكَوْنًا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢] ذكر علماؤنا ملامح دلالية، منها:

(١) البسيط للواحد (٩٦/١٠)

(٢) الكتاب الجامع لقراءات الأئمة العشرة بعقلها ووجوهها وزيادة عليها: للفارسي الشيرازي (٣٧٥/١).

(٣) الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري: لأبي الحسن شريح الأشبيلي (ص ٢٤).

(٤) الموضح: لابن أبي مريم (١١٥١/٣).

أ - أكدت ﴿لِيُسْجَنَنَّ﴾ بالنون الشديدة لتحقيقه، وما بعده بالنون الخفيفة لأنه غير محقق^(١).

ب - لما كان عزمها على السجن أقوى من العزم على إيقاع الصغار به، أكدته بالنون الثقيلة وقالت: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ بالنون الخفيفة ﴿مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾ أي الأذلاء.

ج - أو أن الزيادة في تأكيد السجن؛ لأنه يلزم منه إبعاده، وإبعاد الحبيب أولى بالإنكار من إهانته^(٢).

د - ويمكننا الآن استقراء الكلمات الخمس في سياقاتها:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا تَوَّأْنَا عَلَىٰ وَادِ الثَّمَلِ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَأْتِيهَا التَّمَلُّ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحِطُّكُمْ سَلِيمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وقد حمل هذا التنوع القرآني دلالات منها:

أ - وجه الشديدة في ﴿لَا يَحِطُّكُمْ﴾ أن "الفاعلين كثرة، فتقلت العين للدلالة على الكثرة"^(٣)، قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "قالت ... : ﴿لَا يَحِطُّكُمْ﴾ أي يكسرنكم ويهشمنكم، أي: لا تبرزوا فيحطمنكم، فهو نهى لهم عن البروز في صور نهيه وهو أبلغ من التصريح بنهيمهم؛ لأن من نهى كبيراً عن شيء كان لغيره أشد نهياً {سليمان وجنوده} أي فإنهم لكثرتهم إذا صاروا في الوادي استعلوا عليه فطبقوه، فلم يدعوا منه موضع شبر خالياً"^(٤).

ب - "النون الثقيلة أبلغ في باب التأكيد من الخفيفة"^(٥)، ودلالة المبالغة في التأكيد، أنها بينت أن التحطيم قد ينتج لعدم شعورهم بالنمل، كما جاء في السياق القرآني ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

(١) حاشية الشهاب (١٧٥/٥).

(٢) نظم الدرر (٧٤/١٠).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٣٨١/٥).

(٤) نظم الدرر (١٤٣/١٤).

(٥) الموضح لابن أبي مريم (٩٥١).

ج - في قراءة التخفيف دلالة صوتية تتمثل في أن الكلمة طالت مع اجتماع الحاء المستعلية^(١)، والطاء المطبقة، فكان التخفيف فيها حسنا^(٢).

د - في قراءة التخفيف دلالة سياقية لفظية تتمثل في أن قوله ﴿لَا يَحِطُّ بِكُمْ﴾ "جواب لقوله: ﴿ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾، فخفف النون؛ ليكون الجواب مثل الأمر في التخفيف"^(٣).

هـ - لعل التنوع القرآني إشارة - أيضا - إلى التنوع الدلالي لـ ﴿لَا﴾ حيث تحمل دلالاتي النهي والنفي، فـ "إِنْ جُعِلَتْ ﴿لَا﴾ نَاهِيَةً كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً تَكْرِيرًا لِلتَّحْذِيرِ وَدَلَالَةً عَلَى الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ الْمُحْذَرَّ مِنْ شَيْءٍ مُفْرَعٌ يَأْتِي بِجُمْلٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلتَّحْذِيرِ مِنْ فَرْطِ الْمَخَافَةِ، وَالنَّهْيِ عَنْ حَطْمِ سُلَيْمَانَ إِيَّاهُنَّ كِنَايَةً عَنْ نَهْيِهِنَّ عَنِ التَّسَبُّبِ فِيهِ وَإِهْمَالِ الْحَذَرِ مِنْهُ، كَمَا يُقَالُ: لَأَ أَعْرِفَنَّكَ تَفْعَلُ كَذَا، أَيُّ لَأَ تَفْعَلُهُ فَأَعْرِفَنَّكَ بِفَعْلِهِ، وَالنُّونُ تَوْكِيدٌ لِلنَّهْيِ، وَإِنْ جُعِلَتْ ﴿لَا﴾ نَافِيَةً^(٤) كَانَتْ

(١) أهل المدينة أحقوا العين والحاء بالحروف المستعلية، فصارت الحروف المستعلية تسعة (الموضح لابن أبي مریم ١/ ١٧٤)، وأما على مذهب الجمهور من القدامى والمحدثين فالحاء لست حرف استعلاء، فيمكننا القول بأن الكلمة طالت مع اجتماع حرف الحلق مع الطاء المطبقة، أو أن الثقل من اجتماع النون الثقيلة مع الطاء المطبقة.

(٢) الشفاء في علل القراءات (١/ ٣٤٤).

(٣) السابق.

(٤) اختلفوا في المنفي بلا، فقيل: يجوز تأكيده لإجرائه مجرى النهي، وقيل: إنه مخصوص بالضرورة، والفراء (ت ٢٠٧هـ) قال: يجوز لما فيه من معنى الجزاء... وابن جني (ت ٣٩٢هـ) وبعض النحاة جوزوه، وقد ارتضاه ابن مالك في التسهيل (حاشية الشهاب ٤/ ٢٦٥)، وسبيل النون الشديدة والخفيفة أن تدخل في ستة مواضع: في الأمر، والنهي، والاستفهام، وجواب اليمين، و (إما) إذا كانت جزاء، و (ما) إذا كانت صلة، كقولك: قوم، ولا تقوم، وهل تقوم، وإما تقوم أقم، والله لتقوم، وعن قليل ما تندمن (التفسير البسيط ١٠/ ٩٧)، هذا ما اقتصر عليه جمهور النحاة، وذهب بعض المحققين كابن هشام إلى جواز التوكيد في مواضع أخرى منها: بعد (لا) النافية، بعد (لم)، بعد أداة جزاء غير (إما)، ويرى سبويه أن هذا الوجه والذي قبله خاص بالضرورة الشعرية، كما جوز ابن جني في (اللمع: ص ٣١٦) قياس دخول نون التوكيد في النفي. (ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ١٢٦ - ١٣٥)

الْجُمْلَةُ وَاقِعَةً فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، فَكَانَ لَهَا حُكْمُ جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، فَالْتَقْدِيرُ: إِنْ تَدَخَّلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ، أَيْ يَنْتَفِ حَطْمُ سُلَيْمَانَ إِيَّاكُمْ، وَإِلَّا حَطَّمَكُمْ... " (١).

و - لعل التنوع القرآني إشارة - أيضا - إلى دلالة المخاطب، فقوله تعالى " ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾" نهي في الحقيقة للنمل عن التأخر في دخول مساكنهم، وإن كان بحسب الظاهر نهياً له - عليه الصلاة والسلام - ولجنوده عن الحطم، كقولهم: لا أرينك ههنا، فهو استئناف أو بدل من الأمر " (٢).

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠]

"الاستخفاف: مبالغة في جعله خفيفاً فالسبين والتاء للتقوية مثلها في نحو: استجاب واستمسك، وهو ضد الصبر، والمعنى: لا يحملنك على ترك الصبر، ونهي الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن أن يستخفه الذين لا يؤمنون نهي عن الخفة التي من شأنها أن تحدث للعاقل إذا رأى عناد من هو يرشده إلى الصلاح، وذلك مما يستنزف غضب الحليم، فالاستخفاف هنا هو أن يؤثروا في نفسه ضد الصبر" (٣)، " أمره الله تعالى بالصبر، وأن يثبت إلى أن يأتي وقت نصره، وإهلاك من ناوأه" (٤)، ويلاحظ في هذا التنوع القرآني الدلالات الآتية:

(١) التحرير والتنوير (٢٤٢/١٩)، وجعله الزمخشري من اقتران جواب الشرط بثون التوكيد؛ لأن جواب الأمر في الحكم جواب الشرط وهو عذده أخف من دخولها في الفعل المنفي بناء على أن النفي يضاد التوكيد (الكشاف: ٣/٣٥٦).

(٢) إرشاد العقل السليم (٢٧٨/٦).

(٣) التحرير والتنوير (١٣٥/٢١).

(٤) والتفسير البسيط (٨٨/١٨) وقال الأزهرى (ت ٣٧٠هـ): "استخف فلان بحقي: إذا استهان به، واستخفه الفرخ: إذا ارتاح لأمر، واستخفه فلان: إذا استجهله فحمله على اتباعه في غيبه، ومنه قول

الله جل وعز: ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ " تهذيب اللغة (خ ف) (٨/٧).

أ - في قراءة التخفيف دلالة صوتية تتمثل في أن الكلمة " اجتمعت فيها زيادات، الياء والسين والنون والكاف، مع أن الخاء مستعلية، والفاء مشددة، فخفضها لأجل ذلك" (١).

ب - "أن نون التوكيد الثقيلة أبلغ وأكد" (٢)، ولذا صُدِّرَ سياق الآية الكريمة بالصبر، ثم طمأن الله نبيه بالجملة الاسمية المؤكدة، فأمره سبحانه وتعالى بالصبر، وأن يثبت إلى أن يأتي وقت نصره.

ج - أن هذا النهي يحمل دلالتين في المنهي عنه، قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "... والنهي في قراءة الجماعة بالثقل أشد منه في رواية رويس عن يعقوب بالخفيفة، فقراءة الجماعة مصوبة إلى أصل الدين، أي لا تفعل معهم فعلاً يطعمهم في أن تميل إليهم فيه، وقراءة رويس إلى نحو الأموال فإنه كان يتألفهم بالإيثار بها، ولا شك أنه إذا آثرهم على أكابر المسلمين أطعمهم ذلك في أن يطلبوا أن يميل معهم، وما أفاد هذا إلا تحويل النهي، ولو قيل: لا تخفن معهم، لم يفد ذلك، ولا يقال عكس هذا من أن النهي في الثقيلة أخف؛ لأنه نهي عن الفعل المؤكد فيبقى أصل الفعل، وكذا ما صحبه تأكيد خفيف، وفي الخفيفة غير المؤكد تأكيداً خفيفاً فلا يبقى غير أصل الفعل فهو أبلغ؛ لأن النون لم تدخل إلا بعد دخول الناهي فلم تفد إلا قوة النهي لا قوة المنهي عنه.."(٣).

وقد يشهد لاستنباط البقاعي (ت ٨٨٥هـ) - رحمه الله - السياق القرآني؛ ففي مسألة أصل الدين نقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨] فـ " هَذَا نَهْيٌ جَامِعٌ عَن مَّابَسَةِ شَيْءٍ مِّمَّا يَأْمُرُهُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ النَّهْيِ تَأْسِيسُ قَاعِدَةٍ لِأَعْمَالِ الرَّسُولِ وَالْمُسْلِمِينَ

(١) الشفاء في علل القراءات (٣٤٤/١) ونثر المرجان (٤٤٧/١١).

(٢) نثر المرجان (٤٤٧/١١).

(٣) نظم الدرر (١٣٨/١٥).

تَجَاهَ رَغَائِبِ الْمُشْرِكِينَ وَتَأْيِيسُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ نَوَالِ شَيْءٍ مِمَّا رَغِبُوهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - (١)، ويشهد لمسألة تأليف قلوبهم السياق النبوي، فعن سعد بن أبي وقاص قال: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولَهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا «أَوْ مُسْلِمٌ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكْبَهُهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» (٢).

ويؤخذ من كلام البقاعي (ت ٨٨٥هـ) - رحمه الله - أن الفعل المنهي عنه له ثلاث صور:

الصورة الأولى: دون توكيد، وهو المستوى الأعلى في النهي، كقوله تعالى لكليمه: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨]، أكده أنواعاً من التأكيد لاقتضاء الحال إنكار أن يغلب أحد ما أظهروا من سحرهم لعظمه (٣).

الصورة الثانية: مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، كما في رواية رويس عن يعقوب في هذه الكلمات الخمس.

الصورة الثالثة: مؤكد بنون التوكيد الثقيلة، كما في قراءة الباقرين.

(١) التحرير والتنوير (٣٠٦/١٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع (١٥٠/١٣٢).

(٣) نظم الدرر (٣٠٧/١٢) = وإنما خاف موسى - عليه السلام - من أن يظهر أمر السحرة فيساوي ما يظهر على يديه من انقلاب عصاه ثعباناً؛ لأنه يكون قد ساواهم في عملهم ويكونون قد فاقوه بالكثرة، أو خشي أن يكون الله أراد استدراج السحرة مدة فيملي لهم بظهور غلبهم عليه ومدّه لما تكون له العاقبة فخشى ذلك، وهذا مقام الخوف، وهو مقام جليل.... والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ فتأكيد الجملة بحرف التأكيد، وتقوية تأكيدها بضمير الفصل، وبالترغيف في ﴿الْأَعْلَى﴾ دليل على أن ما خامره من الخوف إنما هو خوف ظهور السحرة عند العامة ولو في وقت ما، وهو وإن كان موقناً بأن الله ينجز له ما أرسله لأجله لكنه لا مانع من أن يستدرج الله الكفرة مدة قليلة لياظهار ثبات إيمان المؤمنين، كما قال لرسوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿لَا يَفْرَقَنَّ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي آلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٦] (التحرير والتنوير: ٢٥٩/١٦).

الموضع الثالث:

ورد الفعل (يغز) في خمسة مواضع، تنوعت القراءات المتواترة في موضع واحد، هو قوله - تعالى - ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [آل عمران: ١٩٦]، وانفقت على التشديد في المواضع الأربعة، وهي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتِّقَارًاكُمْ وَأَخْشَاءُ يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرُّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرُّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣] وقوله ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ فَلَا تَغُرُّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرُّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [فاطر: ٥].

وقدم أبو الفضل البخاري (ق٧هـ) تفسيراً صوتياً لموضع التنوع القرآني، فقال: "أما قوله ﴿لَا يَغُرُّكَ﴾ ففيها الغين، وهي مستعلية، والراء وهي مكررة، والتشديد يزيدا تكريرا، والكاف وهي حرف صلب، فخفف النون؛ ليحصل بعض التخفيف... والتشديد أبلغ وأكد، وأهله أكثر، ونظائره أوفر..."^(١).

لكن هذا التعليل الصوتي يتنزل على المواضع الأربعة - أيضا - ويضاف إلى ذلك زيادة ميم الجمع، فهي في الفكر القرآني من ملامح الثقل، يقول أبو شامة (ت: ٦٦٥هـ) عند شرح قول الإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ) في الإدغام الكبير:

وإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَ كُنَّ فُلٌ أَحَقُّ وَبِالتَّائِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا

أي: وقل إدغام ﴿طَلَّقَ كُنَّ﴾ [التحريم: ٥] أحق مما تقدم ذكره من ﴿يَرِزُّكُمْ﴾ [يونس: ٣١] ونحوه: أي أولى بالإدغام منه؛ لأن الإدغام أريد به التخفيف وكلما كانت الكلمة أثقل كان أشد مناسبة للإدغام مما هو دونها في النقل، وقد وجد فيه أحد الشرطين وهو تحريك ما قبل القاف وقد شرط الثاني وهو

(١) الشفاء في علل القراءات (١/٣٤٤).

الميم، ولكن قام مقامها ما هو أثقل منها وهو النون؛ لأنها متحركة ومشددة ودالة على التأنيث والميم ساكنة خفيفة دالة على التذكير، فهذا وجه الأحقية بذلك، والناظم جعله قد ثقل بالتأنيث والجمع^(١)

وأقول: معنى آية التنوع القرآني: أنه - سبحانه - يَقُولُ: لَا تَنْظُرُوا إِلَيَّ مَا هُوَ لَاءِ الْكُفَّارِ مُتَرْفُونَ فِيهِ مِنَ النُّعْمَةِ وَالْغِيْطَةِ وَالسُّرُورِ، فَعَمَّا قَلِيلٍ يَنْزُولُ هَذَا كُلُّهُ عَنْهُمْ وَيُصْبِحُونَ مُرْتَهِنِينَ بِأَعْمَالِهِمُ السَّيِّئَةِ، فَإِنَّمَا نَمُدُّ لَهُمْ فِيْمَا هُمْ فِيْهِ اسْتِدْرَاجًا، وَجَمِيعُ مَا هُمْ فِيْهِ ﴿مَتَعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسَّ إِلَهُآءُ﴾ [آل عمران: ١٩٧]، وَهَذِهِ الْآيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَجْدِلُ فِيْ آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرَكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْإِلْدَادِ﴾ [غافر: ٤]^(٢)، فِي الْمَخَاطَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَغْرُرَكَ﴾ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَكِنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْأُمَّةُ، قَالَ قَتَادَةُ: وَاللَّهُ مَا غَرُّوا نَبِيَّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، وَالْخَطَابُ وَإِنْ كَانَ لَهُ إِلَّا أَنْ الْمُرَادَ غَيْرُهُ،... وَالثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ هَذَا خِطَابٌ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَهُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يَغْرُرَكَ أَيُّهَا السَّامِعُ^(٣).

قال الماوردي (ت: ٤٥٠هـ): "فإن قيل: فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يجوز عليه الاغترار، فكيف خوطب بهذا؟ فعنه جوابان: أحدهما: أن الله - عز وجل - إنما قال له ذلك تأديباً وتحذيراً. والثاني: أنه خطاب لكل من سمعه، فكأنه قال: لا يغرنك أيها السامع تقلب الذين كفروا في البلاد.

وفي تقلبهم قولان:

أحدهما: يعني تقلبهم في نعيم البلاد.

(١) إبراز المعاني (٨٨).

(٢) الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري: لأبي الحسن شريح

الأشبيلي (ص ٢٤).

(٣) مفاتيح الغيب (٤٧١/٩).

والثاني: تقلبهم غير مأخوذين بذنوبهم" (١)، وَقَدْ جُعِلَ النَّهْيُ فِي الظَّاهِرِ
لِلتَّقَلُّبِ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِلْمُخَاطَبِ، وَهَذَا مِنْ تَنْزِيلِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ الْمُسَبَّبِ؛ لِأَنَّ
التَّقَلُّبَ لَوْ غَرَّهُ لَأَعْتَرَّ بِهِ، فَمَنَعَ السَّبَبَ لِيَمْتَنَعَ الْمُسَبَّبُ" (٢).

إن السورة الكريمة تحمل سياقات متنوعة لهؤلاء المشركين، منها ما
يقنضي التخفيف في النهي، ومنها ما يقنضي التأكيد، وهذا باعتبار حال
المخاطب، أو يمكننا القول: هل هذا النهي للنبي - صلى الله عليه وسلم - أو
لغيره من الآية؟ فإذا كان للنبي - - صلى الله عليه وسلم - فلا يقنضي
توكيدا بعد السياقات التي سنقرؤها في السورة الكريمة:

- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾
[آل عمران: ١٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ
أَلْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٢] "كان نظرهم إلى ما فيه الكفار من عاجل السعة ربما أثر
في بعض النفوس أثراً يقدر في الإيمان بالغيب الذي هو شرط قبول الإيمان" (٣).

- ف " داواه - سبحانه - بأن تلا تبشير المجاهدين بإنذار الكفار المنافقين،
والمصارحين الذين أملى لهم بخذلانهم المؤمنين بالرجوع عن قتال أحد وغيره من
أسباب الإملاء" (٤)، فقال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا
لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا عُزَّىٰ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَاتُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً
فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

- ثم ذكر دعاء أوليائه، فقال: ﴿رَبَّنَا وَءَاثِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وعطف آخرها على أولها، "

(١) النكت والعيون للماوردي (١/٤٤٤).

(٢) البحر المحيط (٣/٤٨٢).

(٣) نظم الدرر (٥/١٦٣).

(٤) السابق.

وتأكيداً استجابة دعاء أوليائه آخر التي قبلها بقوله مخاطباً لأشرف عباده، والمراد من يمكن ذلك عادة فيه، لأن خطاب الرئيس أمكن في خطاب الأتباع - {لا يغررك قلب} أي لا تغترر بتصرف {الذين كفروا} تصرف من يقلب الأمور بالنظر في عواقبها لسلامتهم في تصرفهم وفوائدهم وجودة ما يقصدونه في الظاهر كجودة القلب في البدن {في البلاد} فإن تقلبهم {متاع قليل} أي لا يعبا به ذو همة عليه" (١).

قال أبو الفضل البخاري (ق٧هـ): "فإن قيل: لم لم يخفف ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْفُورًا بَكْمٌ وَأَخْشَوَاتٍ وَمَا لَا يَجْزِي وَالِدَعْنَ وَلِدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣]؟ قيل: الفرق بينهما أن ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾ نهى عن الغرور للنبي - صلى الله عليه وسلم - والنهي عن هذا وأمثاله للنبي من باب التهبيج، وإلا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - أرفع درجة من أن يغرّه قلب درجة الكفار في البلاد، ولم يحتج إلى المبالغة في النهي، وقوله ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُم﴾ النهي لجميع الناس، والنهي لهم حقيقة، وهم محتاجون إلى المبالغة" (٢).

وهناك نظير ثالث ورد بطريقة لغوية ثالثة غير التوكيد بالخفيفة أو بالثقيلة، قال تعالى: ﴿مَا يَجْدِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْيَدِ﴾ [غافر: ٤]، حيث قرأ الجمهور: ﴿فَلَا يَغُرُّكَ﴾ بالفك، وهي لغة أهل الحجاز. وقرئ: ﴿فَلَا يَغُرُّكَ﴾، بالإدغام مفتوح الراء، وهي لغة تميم (٣)، والمخاطب بالنهي في قوله: ﴿فَلَا يَغُرُّكَ﴾ يجوز أن يكون غير معين فيعم كل من شأنه أن يغرّه

(١) نظم الدرر (١٦٣/٥).

(٢) الشفاء في علل القراءات (٣٤٤/١).

(٣) البحر المحيط (٢٣٦/٩)، ونسب القراءة الشاذة لزيد بن علي: وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ (ينظر: المغني في

القراءات ٤/١٦٠٦)

تَقَلَّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ، وَعَلَىٰ هَذَا يَكُونُ النَّهْيُ جَارِيًا عَلَىٰ حَقِيقَةِ بَابِهِ، أَيُّ مُوجَّهًا إِلَىٰ مَنْ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ الْغُرُورُ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ مُوجَّهًا لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَىٰ أَنْ تَكُونَ صِيغَةُ النَّهْيِ تَمَثِيلِيَّةً بِتَمَثِيلِ حَالِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي اسْتِطْطَانِهِ عِقَابِ الْكَافِرِينَ بِحَالِ مَنْ غَرَّهُ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ سَالِمِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُهُمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الحجر: ٣] (١).

قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "﴿ فَلَا يَغْرُوكَ تَقَلُّبُهُمْ ﴾" أي تنقلهم بالتجارات والفوائد والجيوش والعساكر وإقبال الدنيا عليهم {في البلاد} فإنه لا يكون التفاعل بالقلب إلا عن قهر وغلبة، فتظن لإمهالنا إياهم أنهم على حق، أو أن أحداً يحميهم علينا، فلا بد من صيرورتهم عن قريب إلينا صاغرين داخرين، وتأخيرهم إنما هو ليلبغ الكتاب أجله" (٢).

وهكذا جاء النهي عن الاغترار بتقلب الذين كفروا في البلاد بإقبال الدنيا عليهم بثلاث صور لغوية، سواء قلنا بأن الخطاب للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أو لكل مسلم: الصورة الأولى: النهي دون توكيد، كما في موضع سورة غافر. الصورة الثانية: النهي بنون التوكيد الخفيفة، والصورة الثالثة: النهي بنون التوكيد الثقيلة، وهاتان الصورتان وردتا في موضع واحد، في سورة آل عمران.

وأما ما انفقت عليه القراءات المتواترة بالتشديد، والخطاب لكل الناس،

فله دالتان:

(١) التحرير والتنوير (٨٣/٢٤).

(٢) نظم الدرر (٨/١٧).

الأولى: المبالغة في التحذير من الاغترار بالدنيا، و" الغرور يعني: الشيطان، وهو الذي من شأنه أن يغر" (١)، " والغرور، كصبور: الدنيا صفة غالبية، وبه فسّر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُرَّتْكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾، قيل لأنها تغر وتمر... والغرور، أيضاً: ما غرك من إنسان وشيطان وغيرهما... من مال وجاه وشهوة وشيطان، أو يخص بالشيطان،...؛ لأنه يغر الناس بالوعد الكاذب والتنمية، وبه فسّر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُرَّتْكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾، وقيل: سمي به لأنه يحمل الإنسان على محابه ووراء ذلك ما يسوءه، كفانا الله فنتته، وقيل: إن الشيطان أقوى الغارين وأخبثهم... ويجوز أن يكون الغرور - بالضم -: الأباطيل، كأنها جمع غر مصدر غررته غراً" (٢).

الثانية: سياق السورتين سياق التوكيد، يقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في سورة لقمان: " فإن قلت: قوله ﴿وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ الْوَالِدِ شَيْئًا﴾ وورد على طريق من التوكيد لم يرد عليه ما هو معطوف عليه. قلت: الأمر كذلك، لأن الجملة الاسمية أكد من الفعلية، وقد انضم إلى ذلك قوله ﴿هُوَ﴾ وقوله ﴿مَوْلُودٌ﴾" (٣)، وقوله: "وارد على طريق من التوكيد لم يرد عليه ما هو معطوف عليه"...؛ لكون الجملة اسمية، ولفظ ﴿هُوَ﴾ و ﴿مَوْلُودٌ﴾، والتصريح بلفظ ﴿شَيْئًا﴾ فيه، ولفظ ﴿جَازٍ﴾ مع أن قوله: (هو يجزي) لا يخرجها عن الاسمية، وأن العموم في ﴿مَوْلُودٌ﴾ بملاصقة النفي، وفي ﴿وَالِدٌ﴾ بسياق النفي... (٤).

وقال البقاعي (ت٨٨٥هـ): "... قوله: ﴿فَلَا تَغُرَّتْكُمْ﴾ مؤكدا لعظم الخطب... وكرر الفعل والتأكيد إشارة إلى أن ما لهم من الألف بالحاضر

(١) زاد المسير (٣/٤٣٦).

(٢) تاج العروس (غ ر ر).

(٣) الكشاف (٣/٥٠٤).

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١٢/٣١٩).

مُعَم لهم عما فيه من الزور، والخداع الظاهر والغرور، فقال مظهراً غير مضمراً لأجل زيادة التنبيه والتحذير: ﴿وَلَا يُغْنِكُمْ﴾...^(١).

وكذا سياق الموقف يقتضي التوكيد، فـ "السبب في مجيئه على هذا السنن: أن الخطاب للمؤمنين وعليتهم: قبض أبائهم على الكفر وعلى الدين الجاهلي، فأريد حسم أطماعهم وأطماع الناس فيهم: أن ينفعوا آباءهم في الآخرة، وأن يشفعوا لهم، وأن يغنوا عنهم من الله شيئاً، فلذلك جيء به على الطريق الآكد.. ومعنى التوكيد في لفظ المولود: أن الواحد منهم لو شفع للأب الأدنى الذي ولد منه، لم تقبل شفاعته، فضلاً أن يشفع لمن فوقه من أجداده؛ لأنّ الولد يقع على الولد وولد الولد، بخلاف المولود فإنه لمن ولد منك"^(٢).

وفي سورة فاطر "وعظنا - عز وجل - بأنه كما علمتم عدوكم الذي لا عدو أعرق في العداوة منه، وأنتم تعاملونه معاملة من لا علم له بحاله ﴿فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ في عقائدكم وأفعالكم، ولا يوجد منكم إلا ما يدل على معاداته ومناصبته في سرهم وجهرهم"^(٣)، ومعنى "وأنتم تعاملونه) أي: نزل العالم منزلة الجاهل، وذلك بأن خاطب الناس بقوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ مع أنهم لا يشكون فيه، وأدخل على الجملة حرف التحقيق مع أنهم مقررون بذلك ولا ينكرونه؛ لعدم جرّهم على موجب العلم، وتماديهم في اتباع خطوات الشيطان"^(٤).

قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "ولما كانوا ينكرون البعث أكد قوله: ﴿إِنْ وَعَدَ

اللَّهُ﴾ أي الذي له صفات الكمال وهو منزّه عن كل شائبة نقص، فهو لا يجوز

(١) نظم الدرر (١٥/٢١٣).

(٢) الكشاف (٣/٥٠٤).

(٣) الكشاف (٣/٥٩٩).

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١٢/٦٠٧).

عليه في مجاري العادات للغنى المطلق أن يخلف الميعاد ﴿حَقٌّ﴾ بِأَيِّهَا...، ثم سبب عن كونه حقاً قوله على وجه التأكيد لأجل الإنكار أيضاً: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ﴾ أي بأنواع الخدع من اللهو والزينة غروراً مستمر التجدد... واستأنف قوله مظهراً في موضع الإضمار للتنفير بمدلول الوصف قبل التذكير بالعداوة ووخامة العقاب فيما يدعو إليه مؤكداً لأن أفعال المشايعين له بما يمنيهم به من نحو: إن ربكم حلِيم، لا يتعاضمه ذنب، مع الإصرار على المعصية أفعال المتعدين لمصادقته: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ﴾ أي المحترق بالغضب البعيد من الخير" (١).

— والسياق الصرفي - أيضا - دال على التوكيد، ف " ﴿الْغُرُورُ﴾ على وزن الفَعُول، وفَعُول من أسماء المبالغة، يقال: فلان أَكُول: إذا كان كثير الأكل، وضَرُوب: إذا كان كثير الضَّرْب، فقل للشيطان غَرُور، لأنه يَغُرُّ كثيراً" (٢)، ف " ﴿الْغُرُورُ﴾ أي: الكثير الغرور المبالغ فيه، وهو الشيطان الذي لا أحقر منه، لما جمع من البعد والطرْد والاحتراق مع عداوته بما يزين لكم من أمرها، ويلهيكم به من تعظيم قدرها" (٣).

(١) نظم الدرر (١١/١٦).

(٢) زاد المسير (٤٣٦/٣).

(٣) نظم الدرر (٢١٣/١٥).

الموضعان الرابع والخامس:

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ ﴿٤١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْتَهُمْ فَإِنَّا

عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ ﴿﴾ [الزخرف: ٤٢]

يقول أبو عبد الله البخاري (ق٧هـ) في دلالة قراءة الخفيف: " قوله ﴿فَإِمَّا

نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ ﴿٤١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ ﴿﴾ آيتان، في كل واحدة منهما شرط وجزاء، عطف الثانية على الأولى، وصارتا في حكم آية واحدة، لعطف المتفقتين فاحتيجتا إلى القصر والتخفيف"^(١).

وقد ورد الفعل الأول في ثلاث صور:

الأولى: ما ورد بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، وذلك في موضع سورة الزخرف.

والثانية: غير مؤكد، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ

وَرُفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ ﴿﴾ [هود: ١١٤] فقوله ﴿يُذْهِبْنَ﴾ مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون فاعل.

والثالثة: مؤكد بنون التوكيد الثقيلة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا

لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكَيْلًا ﴿﴾ [الإسراء: ٨٦] وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنَّ لَنَ نَبْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ

فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴿﴾ [الحج: ١٥]

كما ورد نظير لفظي للفعل الثاني في الآية الكريمة مؤكدا بنون التوكيد

الثقيلة - أيضا -، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ أَوْ نُونِقِّنَا فَالْيَتْنَا

مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿﴾ [يونس: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ

(١) الشفاء في علل القراءات (١/٣٤٤).

الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَوَفَّيْتَنَّا فَإِنَّمَا عَلَيْنَا الْبَلَّغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴿الرعد: ٤٠﴾ [وقوله تعالى:
﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَكَأْمَأُتْرِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَوَفَّيْتَنَّا فَإِنَّمَا يَرْجِعُونَ﴾ [غافر: ٧٧]
ونلاحظ في سياق المختلف قرائيا والمتفق ما يأتي:

— السياق اللفظي في المتفق عليه يفتضي التثقيب بين المتعاطفين:

﴿نُرِيكَ﴾ و ﴿تَوَفَّيْتَنَّا﴾؛ حيث إن الثاني وارد بالتشديد فاقتضت المشاكلة أن
يكون الأول بالتشديد — أيضا —، " وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ... يطلبون
المشاكلة، ويلزمونها" (١)، ف"المشاكلة... من فصيح الكلام" (٢)، وكذا الموضع
المختلف فيه يتشاكل الفعلان تخفيفا وتشديدا.

— قيل: جَوَابُ ﴿فَكَأْمَأُتْرِيكَ﴾ — في المتفق عليه — مَحْدُوفٌ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى

عَلَيْهِ، أَيْ فَيُقَرَّرُ عَلَيْكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا نَذَهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ﴾ (٤١) أَوْ نُرِيكَ الَّذِي
وَعَدْتَهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ ﴿الزخرف: ٤٢﴾، فَصَرَّحَ بِجَوَابِ الشَّرْطَيْنِ (٣).

— السياق اللفظي لمواضع المتفق قرائيا سياق تأكيد، ف" تَأْكِيدُ الشَّرْطِ

بِنُونِ التَّوَكُّيدِ وَ(مَا) الْمَزِيدَةِ بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ مُرَادٌ مِنْهُ تَأْكِيدُ الرَّبْطِ بَيْنَ هَذَا
الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، عَلَى أَنَّ نُونَ التَّوَكُّيدِ لَا يَقْتَرِنُ بِهَا فِعْلُ الشَّرْطِ إِلَّا إِذَا زِيدَتْ
(مَا) بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ فَتَكُونُ إِرَادَةُ التَّأْكِيدِ مُقْتَضِيَةً لِاجْتِنَابِ مُؤَكِّدَيْنِ، فَلَا
يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِعَرَضِ تَأْكِيدِ قَوِيٍّ (٤)، يقول أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) —: "(مَا)
مزيدة لتأكيد معنى الشرط، ومن ثمة أكد الفعل بالنون" (٥).

(١) الحجة لأبي علي (٤٦٤/٢).

(٢) الكشاف (٦٩٤/١).

(٣) البحر المحيط (٢٧٤/٩) وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿فَالْيَا يَرْجِعُونَ﴾ جَوَابًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفُ؛ لِأَنَّ
تَرْكِيْبَ ﴿فَكَأْمَأُتْرِيكَ﴾ بَعْضَ الْمَوْعُودِ فِي حَيَاتِكَ، ﴿فَالْيَا يَرْجِعُونَ﴾ لَيْسَ بظَاهِرٍ، وَهُوَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
جَوَابَ، ﴿أَوْ تَوَفَّيْتَنَّا﴾: أَيْ فَالْيَا يَرْجِعُونَ، فَتَنْتَقِمُ مِنْهُمْ وَتُعَذِّبُهُمْ لِكُونِهِمْ لَمْ يَتَّبِعُواكَ.

(٤) التحرير والتنوير (١٦٩/١٣).

(٥) إرشاد العقل السليم (١٥٠/٤) (٢٧/٥)..

— الدلالة المعجمية للفعل في المتفق قرانيا دلالة تقتضي التثقل، يقول

البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "﴿وَمَا نُؤْتِيكَ﴾ أي إراءة عظيمة قبل وفاتك^(١).

— قوله في الزخرف ﴿أَوْ نُؤْتِيكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾

[الزخرف: ٤٢] أبلغ لأنها اقتضت رؤية بعض عذابهم وهو ما ينزل بهم في الدنيا، قبل وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعنى الآية: إما نرينك بعض ما ينزل بهم، أو نتوفاك قبل رؤيتك ذلك، وفي هذا كمال التسلية للنبي - صلى الله عليه وسلم - وكان بعضهم يقول إن الوعد بالإحسان أو بالنصرة على الأعداء من السلطان، والرجل ذو الهيئة ليس في الوعد كمن دونه؛ لأن الأول يحصل منه كمال الطمأنينة والركون، وفي الآية سؤال وهو ما الحكمة في تأكيد الفعلين بالنون من أن أحدهم محقق الوقوع لآ شك فيه، ؟ الجواب: إن التأكيد راجع للخبر لآ للشرط...^(٢).

— جاءت آية في سورة الرعد في سياق أنه: "... - سبحانه - يفعل ما

يشاء من تقديم وتأخير ومحو وإثبات، وكان من مقترحاتهم وطلباتهم استهزاء استعجال السيئة مما توعدوا به، وكانت النفس ربما تمننت وقوع ذلك للبعض وإثباته ليؤمن غيره تقريباً لفصل النزاع، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن مَّا نُؤْتِيكَ﴾ أكده لتأكيد الإعلام بأنه لا حرج عليه في ضلالة من ضل بعد إبلاغه، نفياً لما يحمله عليه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - - شدة رحمته لهم وشفقته عليهم من ظن أنه عليه أن يردهم إلى الحق حتماً^(٣)، وجاءت آية سورة غافر في سياق

(١) نظم الدرر (٩/١٣٢) ﴿بَعْضَ الَّذِي تَوَدُّهُمْ﴾ أي في الدنيا بما لنا من العظمة فهو أقر لعينك (أو

نتوفينك) قبل ذلك {فإلينا مرجعهم} فنريك فيما هنالك ما هو أقر لعينك وأسر لقلبك، فالآية من الاحتباك: ذكر أولاً الإراءة دليلاً على حذفها ثانياً، والوفاة ثانياً دليلاً على حذفها أولاً.

(٢) تفسير ابن عرفة (٢/٤٣٥).

(٣) نظم الدرر (١٠/٣٦٤).

موضع سورة غافر: "إنكارهم لنصرته عليهم ولبعثهم" (١)، فأكدته — ﴿مَا﴾ والنون ونون العظمة.

وأما المضارع (يذهب)، ففي موضع التنوع القرآني، جاءت قراءة التشديد "لأن أفعالهم أفعال من ينكر قدرته" (٢)، وسياق الآية دال على التوكيد — أيضا — ف ﴿مَا﴾ صلة "للتأكيد بمنزلة لام القسم في أنها لا تفارق النون المؤكدة" (٣)، وكذا الإتيان بنون العظمة، وصيغة الافتعال (٤)، والجُملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿فَاتَا مَتَّهُمْ مُنْتَفِمُونَ﴾ (٤١) "وَإِنَّمَا صِيغَ كَذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثَبَاتِ الْإِنْتِقَامِ وَدَوَامِهِ" (٥).

والذَّهَابُ بِهِ فِي مَوْضِعِ التَّنَوُّعِ الْقُرْآنِيِّ مُسْتَعْمَلٌ لِلتَّوْفِي، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: ﴿أَوْ نُرِيكَ الَّذِي وَعَدْتَهُمْ﴾؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ مُفَارَقَةً لِلْأَحْيَاءِ فَالْإِمَاتَةُ كَالِإِنْتِقَالِ بِهِ، أَيْ تَغْيِيْبِهِ وَلِذَلِكَ يُعْبَرُ عَنِ الْمَوْتِ بِالْإِنْتِقَالِ (١)، وَأَمَّا عَدَمُ التَّأْكِيدِ فِي مَوْضِعِ سُورَةِ هُودٍ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْأَثَارِ وَزَلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرْتِ لِلذَّكْرِ﴾ [هود: ١١٤] فللدلالة على:

— إِذْهَابِ السَّيِّئَاتِ يَشْمَلُ إِذْهَابَ وَقُوعَهَا بِأَنْ يَصِيرَ انْسِيَاقُ النَّفْسِ إِلَى تَرْكِ السَّيِّئَاتِ سَهْلًا وَهَيِّئًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] وَيَكُونُ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا.

— مَحْوِ إِثْمِ السَّيِّئَاتِ إِذَا وَقَعَتْ، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا فَضْلًا مِنَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ.

(١) نظم الدرر (١٧/١١٩).

(٢) نظم الدرر (١٧/٤٣٤).

(٣) إرشاد العقل السليم (٨/٤٨).

(٤) نظم الدرر (١٧/٤٣٤).

(٥) التحرير والتنوير (٢٥/٢١٨).

(٦) التحرير والتنوير (٢٥/٢١٧).

— المراد بالسَيِّئَاتِ هُنَا الصَّغَائِرُ الَّتِي هِيَ مِنَ اللَّمَمِ، قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِنْتِمِرِّ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢] (١)، قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ﴾ أي الطاعات كلها الصلاة وغيرها، المبنية على أساس الإيمان ﴿يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ أي الصغائر، وأما الكبائر التي يعبر عنها بالفواحش ونحوه... لا يكفرها إلا التوبة لما فيها من الإشعار بالتهاون بالدين، واجتنابها لا يكفر إلا إذا كان عن نية صالحة كما أفهمه صيغة الافتعال من قوله ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا﴾ [النساء: ٣٠]" (٢).

وأما التوكيد في موضع سورة الحج: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥] فسياقها سياق توكيد، يقول أبو السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ): "﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ تحقيقاً لها وتقريراً لثبوتها على أبلغ وجه وأكده، وفيه إيجازٌ بارعٌ واختصارٌ رائعٌ، والمعنى أنه تعالى ناصرٌ لرسوله في الدنيا والآخرة لا محالة من غير صارف يلويه، ولا عاطفٍ يثنيه، فمن كان يغيظه ذلك من أعاديهِ وحُسادِهِ، ويظنُّ أن لَنْ يَفْعَلَهُ تَعَالَى بِسَبَبٍ مَدَافَعَتِهِ بِبَعْضِ الْأُمُورِ وَمُبَاشَرَةً مَا يَرُدُّهُ مِنَ الْمَكَايِدِ فَلْيَبَالِغْ فِي اسْتَفْرَاغِ الْمَجْهُودِ وَلِيَجَاوِزْ فِي الْجِدِّ كُلِّ حَدِّ مَعْهُودٍ، فَقُصَارَى أَمْرِهِ وَعَاقِبَةُ مَكْرِهِ أَنْ يَخْتَنِقَ حَنْقًا مِمَّا يَرَى مِنْ ضَلَالِ مَسَاعِيهِ، وَعَدَمِ إِنتَاجِ مَقْدَمَاتِهِ وَمَبَادِيهِ" (٣).



(١) التحرير والتنوير (١٢/١٨٠).

(٢) نظم الدرر (٩/٣٩٥).

(٣) إرشاد العقل السليم (٦/٩٩).

المطب الثاني: المضارع المقرون بالفاء أو الواو الوارد بعد جواب الشرط

الضابط: " إذا انقضت جملتا الشرط والجزاء، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو؛ فلك جزمه بالعطف، ورفعته على الاستئناف، ونصبه بأن مضمره وجوباً وهو قليل"؛ قال ابن مالك:

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ^(١)

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): " وإذا عطف على جواب الجزاء جاز الرفع والنصب والجزم"^(٢)، وذكر المبرد (ت: ٢٨٥هـ) أن " الجَزْمَ هُوَ أَجُودَهَا، ويليه الرِّقْعُ، ثمَّ النَّصْبُ"^(٣)، وقال ابن مالك: " (ت: ٦٧٢هـ): " الشرط إذا عطف على جوابه المقرون بالفاء مضارع فالوجه رفعه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُحَفُّوْهَا وَتُوْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء أجرى مجراه في غير الجزاء، فحق

(١) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف (البيت ٧٠٣)

= وأما إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوجه الجزم، ويجوز النصب، قال ابن مالك:

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ أَثْرَ فَا أَوْ وَاوِ إِنْ بَالِجَمَلَيْنِ اِكْتَفَا

أي: إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز نصبه وجزمه، نحو (إن يقيم زيد ويخرج خالد أكرمك) بجزم (يخرج) ونصبه، وامتنع الرفع؛ إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب. ولغة القرآن في ذلك الجزم، ولم ترد قراءة متواترة بالنصب في المواضع التي توسط فيها المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجواب، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٦٥] ﴿وَإِنْ تُحَفُّوْهَا وَتُوْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥] ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَتَقَلُّوا فَلَكمُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩]

(٢) معاني القرآن للفراء (١/٢٠٦).

(٣) المقتضب (٦٧/٢).

ما عطف عليه أن يكون كذلك، ويجوز فيه النصب بإضمار (أن)، والجزم أيضا بالعطف على موضع الفاء، كقراءة بعضهم: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُدَىٰ لَهُ. وَيَذُرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] (١)، ويرى ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) أن "النصب بإضمار أن، وهو ضعيف" (٢).

ومن أقوال هؤلاء اللغويين ظهر لنا بعد توثيق هذا الضابط اللغوي أنهم اتفقوا على أن الجزم هو الوجه المقدم، يليه الرفع، واختلفوا في وصف النصب بين وصفه بالقلّة أو بالضعف، ومنهم من أجازته، وسيظهر من خلال البحث أن النصب ما يجب أن يوصف بالضعف؛ لأن القراءات المتواترة وردت به، فهي حجة على من وصف النصب بذلك.

وحين نطبق هذه القاعدة في القرآن وقراءته المتواترة، نجد أن المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط جاء على أربع صور:

الأول: ما قرئ بالرفع والجزم:

١ - قال تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوها وَتُوتُوها أَلْفُ قُرْآنٍ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، قرأ ابن عامر وحفص ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالياء، والباقون بالنون، وقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بالجزم، والباقون بالرفع (٣)، فالرفع من وجوه:

الأول: أن يجعله خبراً مبتدأً محذوف، تقديره: ونحن نكفر. الثاني: أن يكون عطفاً على محلٍّ ما بعد الفاء. الثالث: أن تستأنف الكلام وتقطعه مما قبله، ولا تجعل العاطف للإشراك، ولكن لعطف جملة على جملة، ومن هذا

(١) شرح التسهيل: لابن مالك (٤/٤٧) وسيأتي توثيق القراءة.

(٢) شرح شذور الذهب (٤٥٤).

(٣) تقريب النشر (٢/٤٧٧).

القبيل قوله: ﴿أَلَمْ نُنهِكَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نَبَعَهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [المرسلات: ١٧] هو عطف جملة مستأنفة على معنى: نحن نفعل ذلك.

ووجه الجزم: أن يُحْمَلَ الكلام على موضع قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وموضعه جزم، ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها تكن أعظم لأجركم، لجزم، فقد علمت أن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم، ومثله في الحمل على الموضع: قراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، بالجزم (١) (٢).

وينظر هذا الموضع تركيبياً موضع آخر لم تتنوع فيه القراءات المتواترة، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنقُوتُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩] (٣)، فقوله ﴿وَيُكَفِّرْ﴾ معطوف على جواب الشرط بالواو كموضع سورة البقرة إلا أن القراءات المتواترة على جزمه، فما دلالة التنوع القرآني في سورة البقرة وعدمه في موضع سورة الأنفال، والصورة التركيبية واحدة؟

— إن موضع سورة الأنفال فيه دلالة على تعليق تكفير السيئات على تقوى الله تعالى، وهذا ما أشار إليه البقاعي (ت ٨٨٥هـ) في قوله: "ولما كان الإنسان محل النقصان فلا يخلو من زلة أو هفوة، أشار إلى ذلك بقوله: ﴿

(١) قراءة متواترة قرأ بها حمزة والكسائي وخلف (تقريب النشر ٥٢٧/٢).

(٢) التفسير البسيط (٤/٤٤٢) ومفاتيح الغيب (٧/٦٤) والبحر المحيط (٢/٦٩٢) وإرشاد العقل السليم

(١/٢٦٤) والحجة لأبي علي (٢/٤٠٠) والحجة لابن خالويه (١٠٢) وحجة القراءات (١٤٧)

والكشف لمكي (١/٣١٧) والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار (١/١٢٣)

= قال سيبويه: والرفع ها هنا الوجه وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء يجري مجراه في غير الجزاء، وأجاز الجزم بحمله على المعنى؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتوتوها الفقراء يكن خيراً لكم وتكفر عنكم (الجامع لأحكام القرآن ٣/٣٣٦).

(٣) كما تنفق القراءات المتواترة على الياء في فعل ﴿وَيُكَفِّرْ﴾.

﴿يُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ أي يسترها ما دمتم على التقوى ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ أي يمحو ما كان منكم غير صالح عيناً وأثراً^(١).

— والسياق القرآني يشهد لذلك، حيث يعلق القرآن مغفرة الذنوب على تقوى الله، قال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧١]، وقال تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا أَمْرًا مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْقُ اللَّهُ يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥]، وغيرها من الآيات المتضمنة هذا المعنى.

وبهذا تكون القراءات المتواترة أسهمت باتفاقها في هذا الموضع على مكانة وخطورة التقوى، حيث كانت شرطاً في تكفير السيئات ومغفرة الذنوب، والتقوى لا تتوقف على غني أو فقير.

أما آية سورة البقرة فمن رحمة الله أنه لم تقتصر القراءات المتواترة على الجزم؛ حيث إن ذلك دالٌّ على أن تكفير السيئات مشروط بإعطاء الصدقات؛ ولا يملكها الجميع، ويحمل هذا التنوع القرآني دلالات، منها:

١ — أن إخفاء الصدقات سبب من أسباب تكفير السيئات، ويكون الضمير في قوله ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ — بالياء والجزم — "عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَلِنْ تَحْفُوهَا﴾" ^(٢)، أي: وَيُكَفِّرُ إِخْفَاءَ الصَّدَقَاتِ، وَنَسِبَ التَّكْفِيرَ إِلَى الْإِخْفَاءِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ التَّكْفِيرِ.

(١) نظم الدرر (٢٦٥/٨)، وفيه تنبيه لهم على أن السادات على خطر عظيم لأنهم مأمورون بالمساواة بين الناس، والنفس مجبولة على ترجيح من لاعمها على من نافرها، وإشارة إلى أن الحكم بالعدل في أعلى الدرجات لا يتسنمه إلا الفرد النادر.

(٢) البحر المحيط (٢/٦٩٠). وظاهر الآية: أَنَّ إِخْفَاءَ الصَّدَقَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَفْضَلُ، سَوَاءً كَانَتْ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَفْضَلَ لِبُعْدِ الْمُتَصَدِّقِ فِيهَا عَنِ الرِّيَاءِ وَالْمَنِّ وَالذُّيِّ، وَلَوْ لَمْ يُعْلَمِ الْفَقِيرُ بِنَفْسِهِ، وَأَخْفَى عَنْهُ الصَّدَقَةُ أَنْ يَعْرِفَ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ بِخُلُوصِ النِّيَّةِ فِي ذَلِكَ" البحر المحيط (٢/٦٩١).

٢ - أن الصدقات - عموماً - سبب من أسباب تكفير السيئات، وهذا ما أشارت إليه القراءة الشاذة (وَتُكْفَرُ) - بالتاء وكسر الفاء وجزم الراء - (١).

٣ - أن سياق الآيات ناطق بمكانة الإنفاق، قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]

٤ - أن الله - تبارك وتعالى - هو المكفر الحقيقي للسيئات بما أشارت إليه قراءة الرفع سواء كانت بالياء أم بالنون، فإله يغفر للمؤمن بعفوه وفضله، والسياق القرآني يشهد لذلك، يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ۗ وَاللَّهُ جُودٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٤﴾ لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ۗ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٥]

٥ - قراءة الياء بالجزم تتوافق مع السياق السابق في قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ۗ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضلاً ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، فالمغفرة إشارة إلى منافع الآخرة، والفضل إشارة إلى ما يحصل في الدنيا (٢)، وقراءة الياء رفعا تتوافق مع السياق اللاحق، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ۗ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُفْسِكُمْ ۗ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فقوله ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ يكون أشبه بما بعده.

(١) نسبت لابن عباس - رضي الله عنهما - وشهر بن حوشب، والصرصري عن أبي بكر (المغني في القراءات ١/٥٤٦).

(٢) مفاتيح الغيب (٥٦/٧).

٦ - قراءة النون تتوافق مع السياق القرآني، قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٧].

٧ - قراءة الرفع تتوافق مع دلالة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢] وقراءة الجزم تتوافق مع دلالة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤]؛ حيث دخلت الفاء في ﴿فَلَهُمْ﴾، لتضمن الموصول معنى اسم الشرط لعمومه^(١)، فـ ﴿الَّذِينَ﴾ رُفِعَ بِالِابْتِدَاءِ، وَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِ ﴿فَلَهُمْ﴾ جَوَابَ ﴿الَّذِينَ﴾؛ لَأَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: مَنْ أَنْفَقَ فَلَا يَضِيعُ أَجْرُهُ، وَتَقْدِيرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: الَّذِي أَكْرَمَنِي لَهُ دِرْهَمٌ لَمْ يُفِدْ أَنَّ الدَّرْهَمَ بِسَبَبِ الْإِكْرَامِ، أَمَا لَوْ قَالَ: الَّذِي أَكْرَمَنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ يُفِيدُ أَنَّ الدَّرْهَمَ بِسَبَبِ الْإِكْرَامِ، فَهَهُنَا الْفَاءُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ حُصُولَ الْأَجْرِ إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ الْإِنْفَاقِ" (٢)

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "فإن قلت: أي فرق بين قوله: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، وقوله فيما بعد: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾؟ قلت: الموصول لم يضمن هاهنا معنى الشرط، وضمنه ثمة، والفرق بينهما من جهة المعنى أن الفاء فيها دلالة على أن الإنفاق به استحق الأجر، وطرحها عار عن تلك الدلالة" (٣)، ولعله لم

(١) البحر المحيط (٢/٧٠٢).

(٢) مفاتيح الغيب (٧/٧١).

(٣) الكشاف (١/٣١٢).

يدخل الفاء إيهاماً بأنهم أهل لذلك وإن لم يفعلوا، وكيف بهم إذا فعلوا! وتحقيقه أن في تضمين الكلام معنى الشرط تعليقاً للكلام، وفي عرائه عن ذلك تحقيق للخبر،... وإنما بنيت الجملة الأولى على التحقيق لأمرين:

— أن هذه الآية واردة في البعث على الإنفاق في سبيل الله لرفع منار المسلمين وإشادة الدين القويم، ومن ثم خص بذكر سبيل الله، وكررها وضعاً للمظهر موضع المضمرة إشعاراً بالعلوية، بخلافه في الآية الثانية (١).

— أنه "لما كان الانتهاء عن المن والأذى في بعض الأحوال أشد ما يكون على النفس؛ لما يرى من المنفق عليه من الغض ونحو ذلك، فلا يكاد يسلم منه أحد ابتداءً الجزاء في آيته من غير ربط بالفاء إشارة إلى العفو عما يغلب النفس منه تنزيلاً له منزلة العدم، وإيماء إلى تعظيمه بكونه ابتداء عطية من الملك، ترغيباً في الكف عنه، لأنه منظور إليه في الجملة، وربط الجزاء في هذه إعلماً بأنه مسبب عن هذه الأحوال، لأن الأفعال أيسر من التروك فحصوله متوقف على حصولها، حثاً على الإتيان بها كلها للسهولة في ذلك، لأن من سمح بالإنفاق لله سبحانه وتعالى استوتت عنده فيه الأوقات" (٢).

فإدخال الفاء في خبر الموصول للتنبيه على تسبب استحقاق الأجر على الإنفاق، وكذا الجزم في القراءة التي معنا عطفاً على الجزاء المرتبط حصوله بوقوع الشرط، وعدم الفاء دلالة على أن حصول هذا الأجر ليس مرتبطاً بالشرط، وهذا ما يتوافق مع قراءة الرفع على الاستئناف.

٨ — لعل تنوع القراءتين بين الرفع والجزم؛ للإشارة إلى تنوع كيفية النفقة ووقتها "فأفضلهم المنفق ليلاً سراً، وأنزلهم المنفق نهاراً علانية؛ فهم بذلك أربعة أصناف" (٣).

(١) الفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٥١٩/٣).

(٢) نظم الدرر (١٠٧/٤).

(٣) نظم الدرر (١٠٨/٤).

٢. قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُوْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]: قرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وأبو جعفر يعقوبٌ ﴿فَيَعْفُوْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ برفعِ الرءاءِ والباءِ مِنْهُمَا، والباءُونَ بِجَزْمِهَا^(١)، وهم وَجْهَانِ فَصِيحَانِ.

أما الرفعُ فعلى الاستئنافِ، والتقديرُ: فهو يغفرُ، وأما الجزمُ فبالعطفِ على ﴿يُحَاسِبْكُمْ﴾، قال أبو علي (ت ٣٧٧هـ): وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟^(٢).

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "... والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء وقد بلغنا أنَّ بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهَادَى لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"^(٣).

ودلالة قراءة الجزم تفسير المحاسبة على ما بيديه أو يخفيه المسلم في نفسه، فشمل المغفرة والتعذيب، ودلالة قراءة الرفع على الاستئناف إطلاق المغفرة والتعذيب لله - سبحانه وتعالى - فهو سبحانه ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ﴿وَهُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]

(١) تقريب النشر (٤٧٧/٢)، ويجوزُ النَّصْبُ، وَلَمْ يُقْرَأْ بِهِ إِلَّا فِي الشَّاذِّ (المعني في القراءات) (٥٦٠/١).

(٢) الحجة لأبي علي (٤٦٤/٢) والنصبُ فِيهِمَا عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)، فَيُنْسَبُ مِنْهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَتَوَهَّمٍ مِنَ الْحِسَابِ، تَقْدِيرُهُ: يَكُنْ مُحَاسِبَةً فَمَغْفَرَةً وَتَعْذِيبًا. (البحر المحيط: ٧٥٢/٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (٩٠/٣).

والسياق القرآني يذكر أن مغفرة الذنوب لها أربع صور:

الصورة الأولى: إطلاق المغفرة له — سبحانه — دون شرط، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرٰتِي نَحْنُ أَبْنٰؤُا لِلَّهِ وَأَحِبُّوهُ ۗ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمْ ۗ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨]، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ يُوجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ يَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ يُعَذِّبَهُ، بَلِ الْمَلِكُ لَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]

الصورة الثانية: تعليق المغفرة على فعل شرط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠] وقوله تعالى: ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ﴾ [الأنفال: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضْعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١٧]

الصورة الثالثة: تعليق المغفرة على ترك فعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]

الصورة الرابعة: مواضع التنوع القرآني، فالرفع استثنافا يتوافق مع الصورة الأولى، والجزم يتوافق مع الصورة الثانية، وستأتي مواضعها قريبا.

٣- قال تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ بُرُودٌ مُبْهَمٌ لَمْ يَمْسَسْهُ بَارِقٌ مِنْ نُورٍ وَلَا يَمَسُّهُ هِيَاطٌ وَلَا يَشْفَعُ لَهُ شَافِعٌ﴾ [الأعراف: ١٨٦]

قَرَأَ الْمَدِينِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ ﴿يَذَرُهُمْ﴾ بِالنُّونِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، وَقَرَأَ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفَ بَجَزْمِ الرَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِرَفْعِهَا^(١)، فالرفع على الاستئناف، وهو مقطوع مما قبله...، ووجه ذلك فيما يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): إنه عطف على موضع الفاء وما بعدها من قوله:

﴿فَكَأَنَّهُ بُرُودٌ مُبْهَمٌ﴾؛ لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزم بجواب الشرط، فحمل

﴿يَذَرُهُمْ﴾ على الموضع، والموضع جزم، كقول أبي دواد:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتِكُمْ لِعَلِّي أَصَالِحِكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٢)

حمل (أستدرج) على موضع الفاء المحذوفة من قوله: (فاعلي

أصالحكم)، والموضع جزم، والحمل على الموضع كثير^(٣).

وَعَطْفُ جُمْلَةٍ: ﴿يَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ عَلَى جُمْلَةٍ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ

هَادِي لَهُ﴾ لِلإِشَارَةِ إِلَى اسْتِمْرَارِ ضَلَالِهِمْ وَأَنْقَاءِ هَدْيِهِمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا وَقَعَ فِي

(١) تقريب النشر (٥٢٧/٢).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي دواد الإيادي في ديوانه (ص ٣٥٠)، وقوله: فأبلوني: يقال: أبلاه إذا صنع به جميلا، والبليّة: الاسم، وقيل: البليّة: الناقة تربط على قبر صاحبها بدون طعام ولا شراب حتى تموت، ونويّا: يريد (نواي) وهي النية، ونويّ بفتح الواو كهويّ، وأصله: نواي كعصاي قلبت الألف ياء على لغة هذيل، والمراد الوجه الذي يقصد، انظر: (معاني القرآن: للفراء ١/ ٨٨) و(تأويل مشكل القرآن: ص ٥٦) و(الخصائص ١/ ١٧٦، ٢/ ٣٤١، ٤٢٤).

(٣) التفسير البسيط (٩٢٩/٩) والكشاف (١٣٨/٢) ومفاتيح الغيب (٤٢٢/١٥) والحجة لأبي علي (١٠٩/٤) وحجة القراءات (٣٠٣) والكشف (٤٨٥/١).

الْمَاضِي... وقراءة النُّونِ وَبِالرَّفْعِ، عَلَى أَنَّهُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ﴾ عَلَى طَرِيقَةِ التَّنْفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ. (١).

وقراءة الرفع تتوافق مع السياق القرآني السابق في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِلْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، حيث المقابلة التركيبية لجملة ﴿وَمَنْ يُضِلِلْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ وقد تمت الجملة، ونظيرها قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وقراءة الجزم تتوافق مع السياق السابق في قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥] واللاحق في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣] حيث رتب - سبحانه - العقوبة على أفعالهم.

وقد ورد نظيران لهذه الآية انفقت القراءات المتواترة فيهما:

أولهما نظير تركيبى، يعد سياقاً لغوياً لقراءة الرفع، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ يُنَادُوا لِلَّهِ عَلَىٰ أَرْسَالِهِمْ عَمِيًّا وَإِذِ ابْتَدَأَ نُوحًا إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْمِئْ لِي اسْمًا فَرَدَّ ابْنًا فَمِنْهَا قَانًا﴾ [الأنعام: ١٠٨]

والمعنى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ﴾ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عَمِيًَّا وَإِذِ ابْتَدَأَ نُوحًا إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْمِئْ لِي اسْمًا فَرَدَّ ابْنًا فَمِنْهَا قَانًا ﴿١٠٨﴾ [الأنعام: ١٠٨]

الشرط، ولم يقرأ إلا بالرفع.

(١) التحرير والتنوير (١٩٩/٩) = والوقف على قوله ﴿فَكَلَاهِدَىٰ لَّهُ﴾ وقف حسن عند من قرأ ﴿وَيَذُرُّهُمْ﴾ بالنون والرفع، ومن قرأ بالياء رفعا كان أو جزما، فالوصل أولى (الوقف والابتداء لابن الغزال ٤٢/١)..

وثانيهما **النظير اللفظي** وقد انفقت القراءات المتواترة على رفعه —
أيضاً —، قال تعالى: ﴿وَنَقَلِبُ أَعْدَتِهِمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، نعم قرئ في الشواذ بالسكون^(١)

٤- قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾
[طه: ١١٢]، قرأ ابن كثير (يخف) بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع^(٢)، فقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ في موضع جزم لكونه في موضع جواب الشرط، والتقدير: فهو لا يخاف، أو فإنه لا يخاف، ونظيره: وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴿[المائدة: ٩٥]،
وقراءة ابن كثير: ﴿فَلَا يَخَفُ﴾ على النهي، جواباً لقوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ﴾، وهو حسن؛ لأن المعنى: فليأمن، والنهي عن الخوف أمر بالأمْن^(٣).

فدلالة قراءة الرفع: أن الجملة استئنافية غير مقصود بها الجزاء، كأن انتفاء خوفه أمر مقرر؛ لأنه مؤمن ويعمل الصالحات، ودلالة قراءة الجزم: أن الكلام نهى مستعمل في الانتفاء^(٤)، قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): "وعبر بالفاء إشارة إلى قبول الأعمال وجعلها سبباً لذلك الحال فقال: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ بأن ينسب إليه سوء لم يقترفه؛ لأن الجزاء من جنس العمل، وقراءة ابن كثير بلفظ النهي محققة للمبالغة في النهي"^(٥)، وقراءة الجمهور توافق قوله تعالى:

(١) قراءة الأعمش (المعنى في القراءات ٧٩٢/٢) = وخرَجَ أبو البقاء (ت ٦١٦هـ) هذا التسكين على وجهين: أحدهما: التسكين لتوالي الحركات، والثاني: أنه مجزوم عطفاً على «يؤمنوا والمعنى: جزاء على كفرهم، وأنه لم يذُرهم في طغيانهم بل بيّن لهم، وهذا الثاني ليس بظاهر (الدر المصون: ١١١/٥).

(٢) النشر في القراءات العشر (٣٢٢/٢)

(٣) مفاتيح الغيب (١٠٣/٢٢) والجامع لأحكام القرآن (٢٤٩/١١)، وكُتِبَتْ فِي الْمُصْحَفِ بِدُونِ أَلِفٍ فَاحْتَمَلَتْ الْقُرْآنَيْنِ.

(٤) التحرير والتنوير (٣١٣/١٦)

(٥) نظم الدرر (٣٤٩/١٢)

﴿وَقَدْحَابٌ مِّنْ حَمَلٍ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١] فِي أَنَّ كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ خَبَرِيَّةٌ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ تَفِيدُ عَدَمَ التَّرَدُّدِ فِي حُصُولِ أَمْنِهِ مِنَ الظُّلْمِ وَالْهَضْمِ، أَي فِي قِرَاءَةِ الْجُمُهورِ خُصُوصِيَّةً لَفْظِيَّةً، وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ خُصُوصِيَّةً مَعْنَوِيَّةً^(١).

وقد ورد نظير تركيبى لهذه الآية الكريمة، لكن لم تختلف فيها القراءات المتواترة، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَأْسَمِعْنَا أَهْدَىٰ أَمَنَّا بِهِ فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] فما دلالة اتفاق القراءات المتواترة على الرفع في هذا الموضع وتنوعها في موضع سورة طه؟

يمكننا استنباط بعض الملامح الدلالية بين الموضع تجيب على هذا السؤال:

— سورة الجن تتحدث عن الصالح والطالح من الجن، قال تعالى:

﴿وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، وقوله ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ رَفْعًا عَلَى تَقْدِيرِ فَإِنَّهُ لَا يَخَافُ^(٢)، أَوْ: فَهُوَ غَيْرُ خَائِفٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَدْخَلَ الْفَاءَ عَلَيْهَا لِتَصْيِيرِ جَزَاءٍ لِلشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقِيلَ: لَا يَخَفُ، " فَإِنَّ قِيلَ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي رَفْعِ الْفِعْلِ، وَتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ قَبْلَهُ حَتَّى يَقَعَ خَبْرًا لَهُ وَوَجُوبِ إِدْخَالِ الْفَاءِ، وَكَانَ ذَلِكَ كُلَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: لَا يَخَفُ قُلْنَا: الْفَائِدَةُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فَهُوَ لَا يَخَافُ، فَكَانَ دَالًّا عَلَى تَحْقِيقِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ نَاجٍ لَا مَحَالَةَ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُخْتَصُّ لِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ:

(١) التحرير والتنوير (١٦/٣١٣) = ومعنى ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ لَا يَخَافُ جَزَاءَ الظَّالِمِينَ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ مِنْهُ بِإِيمَانِهِ وَعَمَلِهِ الصَّالِحَاتِ، وَالْهَضْمُ: النِّقْصُ، أَي لَا يُنْقِصُونَ مِنْ جَزَائِهِمُ الَّذِي وَعَدُوا بِهِ شَيْئًا كَقَوْلِهِ ﴿وَإِنَّا لَمُؤْفِقُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩]، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ بِمَعْنَى النِّقْصِ الشَّدِيدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿وَلَمْ تَظَلْمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣]، أَي لَا يَخَافُ إِحْبَاطَ عَمَلِهِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْهَضْمُ بِمَعْنَى النِّقْصِ الْخَفِيفِ، وَعَطْفُهُ عَلَى الظُّلْمِ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ احْتِرَاسٌ.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٩/١٧) وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَيَحْيَىٰ وَإِبْرَاهِيمُ (فَلَا يَخَفُ) جَزْمًا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ وَالْغَاءِ الْفَاءِ.

فَهُوَ لَا يَخَافُ مَعْنَاهُ أَنَّ غَيْرَهُ يَكُونُ خَائِفًا^(١)، وسورة طه تحدثت عن الصالح والاطالح من الخلق – أيضا، حيث يقول الله قبل آية التنوع القرآني: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾^(٢)، فالمراد بالخبيبة الحرمان، أي حرم الثواب من حمل ظُلْمًا، والمراد به من وافى بالظلم ولم يتب عنه^(٣).

– في تنوع القراءات المتواترة في سورة طه مشكلة قرائية، حيث تنوعت القراءات المتواترة في الفعل نفسه في سورة طه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخَشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، قرأ حمزة ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا﴾ بالجزم وحذف الألف، والباقون بالألف والرفع^(٣)، وهذه المشكلة في المضارع لم ترد في سورة الجن.

– لعل وجه النهي في موضع سورة طه ؛ لأن سياق السورة الكريمة كثر فيها نهى موسى – عليه السلام – عن الخوف، قال تعالى: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] وقال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافُ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] وقال تعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخَشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، كما يتوافق مع السياق القرآني في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدَبِّرًا لَّمْ يَعْقِبْ يَمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَىٰ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ١٠] وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدَبِّرًا لَّمْ

(١) الكشاف (٤/٦٢٨) ومفاتيح الغيب (٣٠/٦٧١)

(٢) مفاتيح الغيب (٢٢/١٠٣)

(٣) تقريب النشر (٣٠/٣١١) ورفعته على وجهين: أحدهما: على الحال كقولك غير خائف وكأخاش، والثاني: على الابتداء أي أنت لا تخاف، والجزم على أنه جواب الشرط: إن تضرب لا تخف ممن

خلفك ولا تخشى غرقا (الجامع في القراءات العشر: ١٦٨)

يُعَقِّبَ يَمْوَسَىٰ أَقْبَلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ ﴿٣١﴾ [القصص: ٣١] وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ، وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَبَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥]، وموسى - عليه السلام - داخل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، فكانت قراءة النهي على غرار التأكيد الدنيوي له على ألا يخاف.

- جواب الشرط في سورة طه مترتب على أمرين: عمل الصالحات، وأن يكون ذلك العمل حال كونه مؤمناً، أما جواب الشرط في سورة الجن فمترتب على الإيمان فقط، فلعل التنوع القرآني في جواب الشرط لتعدد الشرط، واتحاده في سورة الجن لأن الشرط واحد.

— جُمْلَةٌ ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْصًا وَلَا رَهَقًا﴾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْقَوْلِ الْمَحْكِيِّ عَنِ الْجِنِّ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَلَامًا مِنَ اللَّهِ مُوجَّهًا لِلْمُشْرِكِينَ، وَهِيَ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ^(١)، وهذا الاتفاق القرآني يتوافق مع السياق القرآني في السورة الكريمة، فقد تنوعت القراءات المتواترة في اثني عشر موضعاً من حرف التوكيد (إِنْ) في السورة الكريمة^(٢)، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَىٰ جُدْرِنًا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾^(٣) وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا^(٤) وَأَنَا ظَنَّنَا أَنَّ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: ٥]، فمن كسر رده على قوله ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، وأتبع ذلك ما حسن أن يكون من قول الجن... ومن فتح نسق على الموحى به في قوله ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ﴾ [الجن: ١]، أو ردوا جميع ما فتحوا على قوله ﴿فَأَمَّا نَاهِيَهُ﴾ [الجن: ٢] أي: وأما بكل ذلك، ففتحت (أن) لوقوع

(١) التحرير والتنوير (٢٩/٢٣٥)

(٢) تقريب النشر (٢/٧٢٨)

الْإِيمَانَ عَلَيْهَا^(١)، فكان جملة ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ على أنّ المؤمن ناج، مما أُوحي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأمنت به الجن وقالوه.

- وهنا أنهو بشيء، هو أن القائمين على ضبط المصحف الشريف وضعوا علامة (صلى) عند قوله ﴿أَمَانًا بِهِ﴾، مما يعني أنهم يرون أن جملة ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ من كلام الجن، والفاء رابطة، ولم يخالف في ذلك إلا المصحف الهندي حيث وضع علامة الوقف المطلق (ط)^(٢)، الذي من مقتضياته "العدول عن الماضي إلى المستقبل، وعكس"^(٣)، فالأولى وضع علامة (ج) أو (قلى) لوجود القولين في قائل جملة ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾، و"العرب قد تستأنف بالفاء كما يستأنفون بالواو"^(٤)

- سياق سورة طه سياق الحديث عن القيامة، يقول تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَأَعْوَجَ لَهُ، وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾^(١٠٨) يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا^(١٠٩) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ- عَلِمًا^(١١٠) وَعَنْتِ الْأُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا^(١١١) [طه: ١١١]، وسياق سورة الجن سياق الحديث عن الدنيا، يقول تعالى: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نَعُجِرَهُ هَرَبًا﴾^(١٢) وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا أَلْهُدَىٰ ءَأَمَنَّا بِهِ^(١٣) فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(١٤) وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَلَيْسُطُونَ^(١٥) فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا شَدًّا﴾ [الجن: ١٤]، "وقراءة ابن كثير بلفظ النهي محققة للمبالغة في النفي"^(٥)، ونقيض عدم التردد في حصول أمنه من

(١) حجة القراءات (٧٢٧) ونظم الدرر (٤٦٨/٢٠)

(٢) دليل المحتار إلى اختلاف علامات الوقف في مصاحف الأمصار (٤٦٩)

(٣) علل الوقوف (١٢٦/١)

(٤) معاني القرآن للفرعاء (٢٤١/٢)

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٤/١٩٩٤/٢٥٧٧)

الظُّلْمَ وَالْهَضْمَ^(١)، وهذا ما يتوافق مع السياق القرآني، قال تعالى جازما بعدم الظلم يوم القيامة: ﴿الْيَوْمَ نُجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]، وقوله - تعالى - في الحديث القدسي: "يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ"^(٢)، إِنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا شَرَحَ أَحْوَالَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ خَتَمَ الْكَلَامَ فِيهَا بِشَرْحِ أَحْوَالِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، يَعْنِي: وَمَنْ يَعْمَلْ شَيْئًا مِنَ الصَّالِحَاتِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْفَرَائِضُ، فَكَانَ عَمَلُهُ مَقْرُونًا بِالْإِيمَانِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ﴾ [طه: ٧٥] فَقَوْلُهُ: (فَلَا يَخَفُ) عَلَى النَّهْيِ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: فَلْيَأْمَنْ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْخَوْفِ أَمْرٌ بِالْأَمْنِ، وَالظُّلْمُ هُوَ أَنْ يُعَاقَبَ لِمَا عَلَى جَرِيمَةٍ، أَوْ يُنْعَمَ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَالْهَضْمُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ ثَوَابِهِ^(٣).

- القطع بعدم خوف المؤمن، يتوافق مع ما قاله الجن بالقطع أيضا، حيث قطعوا بالإيمان بالقرآن عند استماعهم له، فقالوا ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْمَدَىٰ آمَنَّا بِهِ﴾ فكان الجزاء - على القول بأن القائل هو الله - مقابلا لما قالوا: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾.

(١) التحرير والتنوير (٣١٣/١٦) = ومعنى ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ لَا يَخَافُ جَزَاءَ الظَّالِمِينَ؛ لِأَنَّهُ آمَنَ مِنْهُ بِإِيمَانِهِ وَعَمَلِهِ الصَّالِحَاتِ، وَالْهَضْمُ: النِّقْصُ، أَيْ لَا يَنْقُصُونَ مِنْ جَزَائِهِمُ الَّذِي وَعَدُوا بِهِ شَيْئًا كَقَوْلِهِ ﴿وَإِنَّا لَمُؤْفِقُونَهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩]، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ بِمَعْنَى النِّقْصِ الشَّدِيدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿وَلَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣]، أَيْ لَا يَخَافُ إِحْبَاطَ عَمَلِهِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْهَضْمُ بِمَعْنَى النِّقْصِ الْخَفِيفِ، وَعَطْفُهُ عَلَى الظُّلْمِ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ احْتِرَاسٌ.

(٢) دلائل المحتار إلى اختلاف علامات الوقف في مصاحف الأمصار (٤٦٩)

(٣) مفاتيح الغيب (١٠٣/٢٢)

- جاء الجواب بالجملة الاسمية في جانب الإيمان، ليتوافق مع السياق اللاحق في السورة نفسها؛ حيث ورد جوابه بالإخبار مؤكداً، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

- رتب الكريم - سبحانه وتعالى - في موضع سورة الجن على الإيمان به - سبحانه - عدم الخوف من أمرين: البَخْسُ والرَّهَقُ، و" البَخْسُ: النَّقْصُ وَالظُّلْمُ.. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ أَي لَّا يُنْقَصُ مِنْ ثَوَابِ عَمَلِهِ، ﴿وَلَا رَهَقًا﴾، أَي ظُلْمًا^(١)، وَالْبَخْسُ: الْغَيْنُ فِي الْأَجْرِ وَنَحْوِهِ، وَالرَّهَقُ: الْإِهَانَةُ، أَي لَّا يَخْشَى أَنْ يُنْخَسَ فِي الْجَزَاءِ عَلَى إِيْمَانِهِ وَلَا أَنْ يُهَانَ، وَقُهُمْ مِنْهُ أَنْ مَنْ لَّا يُؤْمِنُ يُهَانَ بِالْعَذَابِ^(٢)، ويجوز أن يراد: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ أَنْ يَبْخَسَ بَلْ يَجْزَى الْجَزَاءَ الْأَوْفَى، وَلَا أَنْ تَرْهَقَهُ ذَلَّةٌ، مِنْ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿وَتَرَهَّقُهُمْ ذَلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧]^(٣)، فدلالة الجواب واحدة.

وأما موضع سورة طه فالجزاء يحمل دالتين: الدلالة الأولى: أن الظلم: أن يأخذ من صاحبه فوق حقه، والهضم: أن يكسر من حق أخيه فلا

(١) تاج العروس (ب خ س) " واخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ① قِيلَ: الرَّهَقُ، مُحْرَكَةٌ هُوَ السَّفَهُ، وَقِيلَ: هُوَ... الْخَفَةُ وَالْعَرَبِيَّةُ وَرُكُوبُ الشَّرِّ... وَقَالَ الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ إِنَّ الرَّهَقَ هُوَ الظُّلْمُ، وَقِيلَ: هُوَ غَشْيَانُ الْمَحَارِمِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (ت ٣٧٠هـ): الرَّهَقُ: اسْمٌ مِنَ الْإِرْهَاقِ، وَهُوَ أَنْ تَحْمَلَ الْإِنْسَانَ عَلَى مَا لَا يُطِيقُهُ، وَالرَّهَقُ أَيْضًا: الْكَذِبُ... وَالرَّهَقُ أَيْضًا: الْعَجَلَةُ " (تاج العروس: ب خ س).

(٢) التحرير والتنوير (٢٣٥/٢٩)

(٣) الكشاف (٦٢٨/٤) = والفرق أن القصد في نفي الخوف على الوجه الأول، كان لأجل انتفاء سببه، وعلى الثاني لإثبات منافيته، وهي الأعمال الصالحة، ليجترّب عليها الجزاء الأوفى، كما دل الأول على أن من حق المؤمن أن لا يُنْقَصَ حَقُّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَلَا يَظْلَمُهُ، دل الثاني على أن من حقه أن يعمل الأعمال الصالحة، ويفهم منه أيضاً، أن من لم يؤمن بربه الذي أنعم عليه وأحسن إليه بالنعيم الظاهرة والباطنة، تُجْعَلُ أَعْمَالُهُ الَّتِي حَسِبَهَا أَعْمَالًا، هَبَاءً مَنْثُورًا (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٦٠/١٦)

يوفيه له^(١)، فمن قدم خيراً وعمل صالحاً فلا يخاف ظلماً أي زيادة في سيئاته، ولا هضماً أي نقصاً في حسناته، وهذا معنى الكلام^(٢)، وفرق بعض المفسرين بين الظلم والهضم، فقال: الظلم: منع الحق كله، والهضم: منع البعض، وإن كان ظلماً أيضاً^(٣).

والدلالة الثانية أن المراد بالظلم: الشرك، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، عن ابن عباس (ت ٦٨هـ) - رضي الله عنهما -: خسر من أشرك بالله، والظلم هو الشرك، ولأنه واقع في مقابلة قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾^(٤)، ولخطورة الشرك تنوعت القراءات، فقراءة الرفع "أبلغ من حيث الاستمرار، والأخرى أبلغ؛ لأنها لا تحتل التردد في الإخبار"^(٥)، محققة للمبالغة في النفي^(٦)، فالعدول عن تجريد الفعل من الفاء وعن جزمه لدفع إيهام أن تكون لما ناهيةً، فهذا العدول صراحةً في إرادة الوعد دون احتمال إرادة النهي^(٧). فلتنوع هذه المعاني تنوعت القراءات على سبيل التوكيد بكل السبل اللغوية.

— التأكيد في موضع سورة طه من خلال التنوع القرائي يتوافق مع النظر التركيبي في السورة التالية، سورة الأنبياء، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ وَإِنَّا لَهُ كَنُوتٌ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، فجملة الشرط في السياقين واحد: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ

(١) الكشاف (٨٩/٣)

(٢) ملك التأويل (٣٤١/٢)

(٣) زاد المسير (١٧٧/٣)

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٢٤٦/١٠)

(٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٢٤٧/١٠)

(٦) نظم الدرر (٣٤٩/١٢)

(٧) التحرير والتنوير (٢٣٥/٢٩)

مُؤْمِنٌ ﴿طه: ١١٢﴾، والجواب في سورة الأنبياء: ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾، ووجه تأكيد الجواب، أن المراد نفي الجنس ليكون في نهاية المبالغة؛ لأن نفي الماهية يستلزم نفي جميع أفرادها^(١)، أي: قيل ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ دون (لا نكفر)؛ لأن نفي الجنس مستلزم له وأبلغ لعمومه^(٢)، والكفران مصدر أصله عدم الاعتراف بالأحسان، ضد الشكران. واستعمل هنا في حرمان الجزاء على العمل الصالح^(٣).

هـ - قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر ﴿وَيَجْعَلُ﴾ برفع اللام، وقرأ الباقون بجزمها^(٤)

فمن جزم ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عطفه على موضع: ﴿جَعَلَ﴾؛ لأن موضع ﴿جَعَلَ﴾ جزم بأنه جزاء الشرط، فإذا جزم ﴿وَيَجْعَلُ﴾ حمله على ذلك، وإذ كانوا قد جزموا ما لم يليه فعل؛ لأنه في موضع جزم كقراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ وَيَذَرُهُمْ ﴿[الأعراف: ١٨٦] فالفعل أولى أن يحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف عليه ومشابهاً له. ومن رفع قطعه مما قبله واستأنف، والجزاء في هذا النحو موضع استئناف ألا ترى أن الجمل من الابتداء والخبر تقع فيه كقوله: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾. [الأعراف: ١٨٦] وقوله: ﴿وَإِنْ تَحَفُّوهَا نُوْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّن سَعِيَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] ^(٥).

(١) مفاتيح الغيب (١٨٤/١٢)

(٢) حاشية الشهاب (٢٧٢/٦)

(٣) التحرير والتنوير (١٤٤/١٧)

(٤) تقريب النشر (٦١٨/٢).

(٥) التفسير البسيط (٤١٨/١٦).

وَبَيَّنَ الْقُرْآنَتَيْنِ فَرَقٌ فِي الْمَعْنَى، فَمَنْ جَزَمَ فَالْمَعْنَى: إِنْ شَاءَ يَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا فِي الدُّنْيَا، وَمَنْ رَفَعَ اسْتَأْنَفَ، أَي: وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا فِي الْآخِرَةِ^(١)، وهكذا كان لتنوع الإعراب أثر في دلالة السياق الزمني للمعطوف على جواب الشرط، قال الزجاج (ت ٣١١هـ): "ومن رفع فعلى الاستئناف، المعنى: وَسَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا، أَي سيعطيك الله في الآخرة أكثر مما قالوا"^(٢)، ولا يبعد أن يكون أشير بالآية الشريفة - وإن كانت في أسلوب الشرط إلى ما فتح عليه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من الحقائق التي لم يكن مثلها في بلاد العرب لما فتح الله عليه خيبر ووادي القرى، وتصرف في ذلك بنفسه الشريفة، وأكل منه، وإلى ما فتح على أصحابه من بعده من بلاد فارس والروم ذات القصور والجنان التي لا مثل لها، ولذلك عبر في الجنات بالماضي، وفي القصور بالمضارع، وأتيحوا كنوز كسرى بن هرمز، فإن اللائق بمقام الملوك أن تكون إشاراتهم أوسع من عباراتهم، فإذا ذكروا شيئاً ممكناً على سبيل الفرض كان من إرادتهم إيجاده، ويحبون أن يكتفي منهم بالإيماء، وأن يعتمد على تلويحهم أعظم مما يعتمد على تصريح غيرهم، وأن يعد المفروض منهم بمنزلة المجزوم به من غيرهم، والممكن في كلامهم كالواجب، فما ظنك بملك الملوك القادر على كل شيء! وهو قد صرف سبحانه الخطاب إلى أعلى الناس فهماً، وأغزرهم علماً، وقد أراه سبحانه ما يكون من ذلك من بعده في غزوة الخندق^(٣).

وذكر مكي (ت ٤٣٧هـ) أن قراءة الرفع "على الاستئناف والقطع، وفيه معنى الحتم، ليس بموقوف على المشيئة، أي: لا بد أن يجعل لك يا محمد قصورا، وقرأ الباقر بالجزم، عطفوه على موضع ﴿جَعَلَ﴾ لأنه جواب

(١) مفاتيح الغيب (٤/٤٣٦) وينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/٨٠٩)..

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٥٩).

(٣) نظم الدرر (١٣/٣٤٩).

الشرط في موضع جزم، فيكون ﴿وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾ داخلاً في المشيئة، أي: إن شاء الله فعل ذلك بك يا محمد، وهو فاعله بلا شك، ويجوز أن يكونوا قدروه على نية الرفع مثل الأول، لكن أدمعوا اللام في اللام، فأسكنوا اللام من ﴿وَجَعَلَ﴾ للإدغام لا للجزم، فتكون القراءتان بمعنى الحتم، أن الله فاعل ذلك لمحمد على كل حال^(١).

وقد ورد نظيران لهذا الفعل في مثل هذا التركيب انفقت القراءات المتواترة على الجزم فيهما، قال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَأَمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨] وقال تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمِدَّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيُبَيِّنْ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: ١٢] وهذا — كما سبق الإشارة إليه — دليلٌ جليٌّ على أن التقوى شرط أصيل لمغفرة الذنوب، ودخول الجنات، وأن ينور الله دنيانا وأخرانا.

٢ - ما قرئ بالرفع والنصب:

— قال تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلَنَّ رَوَاكِدَ عِلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقَهُنَّ يَمَّا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حَٰجِحٍ﴾ [الشورى: ٣٥]، الفعل ﴿وَيَعْلَمُ﴾ معطوف بالواو على جواب الشرط، وقد

(١) الكشف (٢/١٤٤) = قرئ في الشواذ ﴿وَجَعَلَ﴾ بالنصب؛ وذلك بإضمار (أن) على جواب الشرط، واستضعفها ابن جني (ت٣٩٢هـ)، فقال: نصبه على أنه جواب الجزاء بالواو، كقولك: إن تأتني آتك وأحسن إليك، وجازت إجابته بالنصب لما لم يكن واجبا إلا بوقوع الشرط من قبله وليس قويا من ذلك، ألا تراه بمعنى قولك: أفعل كذا إن شاء الله؟ (المحتسب (٢/١١٨) والقراءة نسبت لأبي حيوة، وعبيد الله بن موسى، وظلحة بن سليمان (المعنى في القراءات ٣/١٣٥٢).

= ومن قرأ ﴿وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾ بالرفع على القطع وقف على قوله ﴿مِنْ مَقَرَّتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ وهو كاف، ومن قرأ بالجزم لم يقف على ذلك لأن ما بعده نسق على ما قبله (ينظر: المكتفى: ٤١٤).

قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْمَدَنِيَّانِ ﴿وَيَعْلَمَ﴾ بِرَفْعِ الْمِيمِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِنَصْبِهَا (١)، فوجه الرفع: "أنه استأنف بالواو؛ لتمام الشرط والجزاء بابتدائه وجوابه" (٢)، كقوله ﴿فَتَلَوْهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَبْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٥] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [التوبة: ١٥] رَفَعًا...، أَوْ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ابْتِدَاءً مَحذُوفٍ (٣).

وأما قراءة النصب فمشكلة، أجود ما تحمل عليه:

١- ما قاله أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ)، قال: وكذلك نقرأها بالنصب على الصرف كالتي في آل عمران: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ومعنى الصرف أن المعنى كان على جهة فصرف إلى غيرها، فتغير الإعراب لأجل الصرف، وتقديره: أن يقال: كان العطف يقتضي جزم ﴿وَيَعْلَمَ﴾ في الآيتين لو قصد مجرد العطف، وقد قرئ به فيهما شاذاً (٤)، لكن قصد معنى آخر فتعين له النصب وهو معنى الاجتماع؛ أي: يعلم المجاهدين والصابرين معاً؛ أي: يقع الأمران مقترنا أحدهما بالآخر، ومجرد العطف لا يتعين له هذا المعنى بل يحتمله ويحتمل الافتراق في الوجود كقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل أنهما جاءا معاً، ويحتمل تقدم كل منهما على الآخر، وإذا ذكر بلفظ المفعول معه كان وقوع

(١) تقريب النشر في القراءات العشر (٢/٦٧٧) وقرأ الحسن بكسر الميم (المغني في القراءات: ٤/١٦٣٥).

(٢) الحجة لابن خالويه (٣١٩).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٣٤).

(٤) قرأ بكسر الميم في سورة آل عمران: الحسن، وقتادة، والزعفراني، وطلحة، وابن أبي عبيدة، وهارون عن أبي عمرو، وقرأ بالرفع: عبد الوارث عن أبي عمرو، والجحدي، والقورسي عن أبي جعفر، وشبل عن ابن كثير (المغني في القراءات (٢/٦١٢)، وقرأ بكسر الميم في موضع الشورى: الحسن (المغني في القراءات ٤/١٦٣٥).

الفعل منهما معا في حالة واحدة، فكذا النصب في قوله: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ أفاد الاجتماع، فلهذا أجمع على النصب في آية آل عمران، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فيها: ﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ نصب بإضمار (أن) والواو بمعنى الجمع كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١).

والعبارة عن هذا بالصرف هو تعبير الكوفيين، ومثله: لا يسعني شيء ويضيق عنك؛ أي: لا يجتمع الأمران، ولو رفعت الواو للعطف تغير المعنى، فهذا الجمع معنى مقصود وضع النصب دليلا عليه، فكذا النصب في: ﴿وَيَعْلَمُ

الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾؛ أي: يقع إهلاكهم والعلم معا مقترنين^(٢).

٢- وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ (ت ٣١١هـ) إِلَى أَنَّ الْوَاوَ وَأَوْ الْمَعِيَّةَ الَّتِي يُنْصَبُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا بِ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ، قَالَ: "وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا جِزَاءً، تَقُولُ: مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ مِثْلَهُ وَأُكْرِمَكَ، وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ وَأُكْرِمَكَ، عَلَى: وَأَنَا أَكْرِمَكَ، وَإِنْ شِئْتَ: وَأُكْرِمَكَ جِزَاءً"^(٣).

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "وأما قول الزجاج: النصب على إضمار أن، لأن قبلها جزاء،... ففيه نظر لما أورده سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه قال: واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إِنْ تَأْتِي آتِكَ وَأَعْطِيكَ: ضعيف...^(٤)، ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس

(١) الكشاف (١/٤٢١)

(٢) واعتراض النحاس (ت ٣٣٨هـ) على أبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) في تسويته بين الآيتين وقال: ﴿وَيَعْلَمُ

الصَّابِرِينَ﴾ جواب لما فيه النفي فالأولى به النصب (إعراب القرآن للنحاس: ٥٨/٤)، وهذا وهم ليس هو بجواب للنفي بل المعنى على ما ذكرناه، ولو كان جوابا لما ساغت قراءة الحسن بالجزم.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٠٠).

(٤) الكتاب (٣/٩٢).

بحدّ الكلام ولا وجهه، ولو كانت من هذا الباب لما أخلّى سيبويه منها كتابه^(١)، والمراد بالضعيف في مثل هذا الموضع قلة وروده في كلام الفصحاء، ونحن نقول: إذا ورد مثله في كلام الله المجيد فالوجه أن يتمسك به، ويجعل قويًّا، فإنه المعيار والمهيمن على جميع الكتب^(٢).

٣- وذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) لقراءة النصب وجها آخر فقال: وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن، منه قوله تعالى ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١] وقوله تعالى ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢]^(٣)، ومثله: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ﴿وَلِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ولكن كل هذه المواضع ذكر فيها حرف التعليل بعد الواو ولم يذكر في: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾، وقال ابن القشيري (٤٦٠ - ٥٤٦ هـ): في بعض المصاحف (وليعلم) باللام^(٤)، فهذا يقوي قراءة النصب، ويؤيد الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري^(٥).

والسؤال: ما التفسير اللغوي لشذوذ النصب في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ

تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾

[البقرة: ٢٨٤]، وتواتره وحده في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا

(١) الكشاف (٢٢٧/٤) وقوله: (وليس بحد الكلام ولا وجهه): قيل: أراد بالحد: الجواز، وبالوجه: الحسن، ويمكن أن يراد بالحد: الثابت المقرر والمؤصل، وبالوجه: ما يحمل عليه شيء لمشابهته له.

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٧١/١٤) وينظر: البحر المحيط (٣٤١/٩) و التحرير والتنوير (١٠٧/٢٥).

(٣) الكشاف (٢٢٧/٤) ومفاتيح الغيب (٦٠٣/٢٧).

(٤) حرف عبد الله بن مسعود (المغني في القراءات) (١٦٣٥/٤).

(٥) إبراز المعاني (٦٧٥).

يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وتواتره مع الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ (٣٣) أو يُؤَيِّقُهَا مَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّخِصٍ ﴿الشورى: ٣٥﴾؟

وأقول: أجمع العشرة على النصب على الرفع في موضع آل عمران لتعنين معنى الاجتماع، أي: يعلم المجاهدين والصابرين معاً، أي: يقع الأمران مقترناً أحدهما بالآخر، والنصب بالواو في هذا المعنى ليس بضعيف بل هو قوي بدليل الإجماع على نصب ما في آل عمران، أما بالفاء ضعيف؛ لأن الفاء لا تفيد ما تفيدها الواو من معنى الجمعية فلماذا كانت قراءة من قرأ في آخر البقرة ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالنصب شاذة^(١).

وأما موضع سورة الشورى فقراءة النصب تحمل دلالات منها:

١- إن يشاء يسكن الريح فيقع إهلاكهم والعلم معاً مقترنين، يقال " في الفعل المنصوب بعد واو الصرف: أنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر أنها ليست للعطف، فهي إذن إما واو الحال، وأكثر دخولها على الاسم، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقوم: قم وقيامي ثابت: أي في حال ثبوت قيامي، وأما بمعنى مع وهي لا تدخل إلا على الاسم، قصدوا ها هنا مصاحبة الفعل للفعل منصوباً ما بعدها، فمعنى قم وأقوم: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر متصيد من الفعل قبله النحاة، أي لم يكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوية على معنى

(١) قراءة ابن غزوان عن طلحة، وأبي حيو، وحמיד، والزعفراني، وابن أبي عبلة، وابن عباس (المعنى في القراءات ١/٥٦٠).

الجمع، والأولى في قصد النوصية في شيء على معنى أن يجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصدوا النوصية عليه^(١).

٢- العطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون.

٣- من واو الصرف يعرف أن مدخولها مفرد في تأويل المصدر؛ لأن النصب فيها بتقدير (أن) فيكون مبتدأ خبره ما يدل عليه السياق، فالتقدير هنا: وعلمه سبحانه بالمجادلين عند هذا حاصل، والتعبير عنه بالمضارع لإفادة الاستمرار لتجدد تعلق العلم بكل مجادل كلما حصل جدال^(٢)

٤- يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الْخَبْرُ مُسْتَعْمَلًا فِي مَقَارَبَةِ الْمُخْبِرِ بِهِ، كَقَوْلِهِمْ: قَدِ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا كَانَ عَلْمُهُمْ بِذَلِكَ يُوشِكُ أَنْ يَحْصُلَ نَزْلُ مَنْزِلَةِ الْحَاصِلِ فَأُخْبِرَ عَنْهُمْ بِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ إِنْذَارًا بِعِقَابٍ يَحْصُلُ لَهُمْ قَرِيبٌ وَهُوَ عَذَابُ السَّيْفِ وَالْأَسْرِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَذَكَرَ فَعْلٌ ﴿وَيَعْلَمُ﴾ لِلتَّنْوِيهِ وَالِاعْتِنَاءِ بِالْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوهٗ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١] ^(٣).

ودلالة قراءة الرفع:

أ- يحتمل أن يكون الفاعل اسم الموصول، " على أن معناه: وسيعلم الذين يجادلون في آياتنا إذا نزل بهم عذاب الله أن لا منجا منه لا في الدنيا ولا في الآخرة، على أنه لرفع بالابتداء والقطع من الأول^(٤).

(١) نظم الدر (١٧/٣٢٣).

(٢) السابق.

(٣) التحرير والتنوير (١٠٧/٢٥) = وَمَنْ قَرَأَ عَلَى جِزْمٍ ﴿وَيَعْلَمُ﴾ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ إِنْ يَشَأْ، يَجْمَعُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: هَلَاكَ قَوْمٍ، وَنَجَاةَ قَوْمٍ، وَتَحْذِيرَ آخَرِينَ. إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ مَعْنَى الْآيَةِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ أَيُّ يُنَارِعُونَ عَلَى وَجْهِ التَّكْذِيبِ، أَنْ لَا مَخْلَصَ لَهُمْ إِذَا وَقَفَتِ السُّفُنُ، وَإِذَا عَصَفَتِ الرِّيحُ فَيَصِيرُ ذَلِكَ سَبَبًا لِاعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ الْبَالَةَ النَّافِعَ الضَّارَّ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ (مفاتيح الغيب: ٢٧/٦٠٣).

(٤) الشفاء في علل القراءات (١/١١٤).

ب - ويحتمل أن يكون الفاعل ضمير اسم الله تعالى، أي: ويعلم الله الذين يجادلون، وعلمه تعالى محقق دائم، قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٦] ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٦] ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف^(١)، أي: وهو يعلم، فيكون تأكيداً لذكره - سبحانه وتعالى - مرتين، مبتدأ وفاعلاً.

فدلالة الاستئناف أنه "كَلَامٌ آفٌ لَّا ارْتِبَاطُ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ، وَذَلِكَ تَهْدِيدٌ لِلْمُشْرِكِينَ بِأَنَّهُمْ لَّا مَحِيصَ لَهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى: ٣٢] صَارَ الْمَعْنَى: وَمِنْ آيَاتِ أَنْفِرَادِهِ بِاللَّهِجَةِ الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ، وَالْمُشْرِكُونَ يُجَادِلُونَ فِي دَلَائِلِ الْوَحْدَانِيَّةِ بِالْإِعْرَاضِ وَاللَّانْصِرَافِ عَنِ سَمَاعِهَا فَهَدَدَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ لَمَّا عَلَّمَهُمْ أَنَّهُمْ لَّا مَحِيصَ لَهُمْ، أَيَّ مِنْ عَذَابِهِ، فَحَذَفَ مُتَعَلِّقَ الْمَحِيصِ إِيهَامًا لَهُ تَهْوِيلًا لِلتَّهْدِيدِ لِتَذَهَبَ النَّفْسُ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ خَبْرًا مُرَادًا بِهِ الْإِنشَاءُ وَالطَّلَبُ فَهُوَ فِي قُوَّةٍ: وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ، أَوْ اعْلَمُوا يَا مَنْ يُجَادِلُونَ، وَلَيْسَ خَبْرًا عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَّا يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ حَتَّى يَعْلَمُوهُ"^(٢).

(١) الحجة للقراء السبعة (١٣٠/٦).

(٢) التحرير والتنوير (١٠٧/٢٥) = وهنا نلاحظ أن المضارع ﴿وَيَعْلَمُ﴾ في سورة آل عمران جاء بعد مجزوم على صورتين:

- ما قرئ بالرفع - فحسب - بعد جواب الشرط، وذلك في قوله - تعالى - ﴿قُلْ إِنْ تَحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُجِدُوا مَعَنَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٢٩] ودلالته سنأتي بعد قليل.

- ما قرئ بالنصب - فحسب - بعد الجزم، وذلك في قوله - تعالى - ﴿أَرْحَمْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الْقَادِرِينَ﴾ (٢) [آل عمران: ١٤٢]، فالنصب بضمير أن، وهذه الواو هي واو الصرف، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي لا تجمع بينهما، وكذا هاهنا المراد أن دخول الجنة وترك المصابرة على الجهاد مما لا يجتمعان، وحاصل الكلام أن حب الدنيا لا يجتمع مع سعادة الآخرة، فيقدر ما يزداد أحدهما ينقص الآخر، وذلك لأن سعادة الدنيا لا تحصل إلا باشتغال القلب بطلب الدنيا، والسعادة في الآخرة لا تحصل إلا بفراغ القلب من كل ما سوى الله وأملائه من حب الله، وهذان الأمران مما لا يجتمعان، فلهذا السر وقع الاستبعاد الشديد في هذه الآية من اجتماعهما، وأيضا حب الله وحب الآخرة لا يتم بالدعوى (مفاتيح الغيب: ٣٧٥/٩).

٣ . ما قرئ بالجزم فقط:

وهذا هو الأجود من حيث الصناعة اللغوية، وفي كلها عُلِقَ الجزاء وما عُطِفَ عليه بالشرط، وقد جاءت في سياقات مغفرة الذنوب ورحمته تعالى بعباده مشروطة بتقواه وطاعة أو امره.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] لما كان من آية حب الله له - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما أنزل عليه من قوله: ﴿إِنَّا تَحَنَّنَّا لَكَ فَتَحَامِينَا﴾ (١) ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] أجري لمن أحبه الله باتباعه حظ منه في قوله -: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ أي مطلقاً، وذنوب كل عبد بحسبه (١)، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٧] ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ببركة الإنفاق ما فرط منكم من بعض الذنوب (٢).

٤ . ما قرئ بالرفع فقط:

أ - قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ بُنْدُوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٢٩]

اتفقت القراءات المتواترة على رفع ﴿وَيَعْلَمُ﴾ (٣)، وفي رفعه دلالتان:

(١) نظم الدرر (٤/٣٣٦).

(٢) إرشاد العقل السليم (٨/٢٥٩).

(٣) وروى نعيم بن ميسرة عن أبي عمرو بنصب الميم، على الصرف، وهي قراءة شاذة (شواذ القرآن واختلاف المصاحف ١/١٥٤ والمغني في القراءات ٢/٥٧٥).

الأولى: أَنْ جُمْلَةً ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ الشَّرْطِ، فِيهَا مَعْمُولَةٌ لِفِعْلِ ﴿قُلْ﴾، وَلَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ: لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ بِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ نَابِتٌ مُطْلَقًا غَيْرُ مُعْتَقٍ عَلَى إِخْفَاءِ مَا فِي نَفْسِهِمْ وَإِبْدَائِهِ، وَمَا فِي الْجُمْلَةِ مِنَ التَّعْمِيمِ يَجْعَلُهَا فِي قُوَّةِ التَّنْذِيلِ، وَقَوْلُهُ ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ مَعَ الْعِلْمِ ذُو قُدْرَةٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا مِنَ التَّهْدِيدِ؛ إِذِ الْمُهَدَّدُ لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَحْقِيقِ وَعِيدِهِ إِلَّا أَحَدًا أَمْرَيْنِ: الْجَهْلُ بِجَرِيمَةِ الْمُجْرِمِ، أَوْ الْعَجْزُ عَنْهُ، فَلَمَّا أَعْلَمَهُمْ بِعُمُومِ عِلْمِهِ، وَعُمُومِ قُدْرَتِهِ، عَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يُفْلِتُهُمْ مِنْ عِقَابِهِ^(١).

ويرى البقاعي (ت ٨٨٥هـ) أن قوله ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ معطوف على جملة الشرط التي هي مقول القول إرادة التعميم... أي جميع ما في السموات، ولما كان الإنسان مطبوعاً على ظن أنه إذا أخفى شيئاً في نفسه لا يعلمه غيره أكد بإعادة الموصول فقال: {وما} أي وجميع ما {في الأرض} ظاهراً كان أو باطناً^(٢).

الثانية: رُفِعَ عَلَى الْإِسْتِنْفَانِ، فَقَوْلُهُ ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ غَيْرُ مَعْطُوفٍ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِيرَادِ الْعَامِ بَعْدَ الْخَاصِّ؛ تَأَكِيداً لَهُ وَتَقْرِيراً^(٣)، وَفِي قَوْلِهِ ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ غَايَةُ التَّنْذِيرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِمَا فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ الضَّمِيرُ^(٤).

(١) التحرير والتنوير (٣/٢٢٢).

(٢) نظم الدرر (٤/٣٢٨).

(٣) إرشاد العقل السليم (٢/٢٣).

(٤) مفاتيح الغيب (٨/١٩٥).

وعلماء الوقف والابتداء على الدلالة الثانية، فالوقف على قوله ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ تام عند ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) والداني (ت ٤٤٤هـ) والنكزاي (ت ٦٨٣هـ) وحسن عند ابن الغزال (ت ٥١٦هـ) وكاف عند الأشموني^(١).

ب - قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ

الْبَاطِلَ وَيُحْيِي الْحَقَّ بِكَلِمَاتٍ﴾ [الشورى: ٢٤]

قوله: ﴿وَيَمْحُ﴾ مضارع مقرون بالواو بعد جواب الشرط، والصنعة النحوية وصورة الفعل يرشحان أن يكون مجزوماً، وهذا ما ذهب إليه أبو عليّ الجبائيّ المعتزليّ (٢٣٥ - ٣٠٣هـ)، حيث قال: "الواو حذف للجزم، والمعنى: إن افتريت ختم الله على قلبك ومحى الباطل المفترى"^(٢).

لكن جمهور العلماء على أن المضارع مرفوع، ولم تختلف القراءات في رفعه، فما الذي جعلهم يقولون هذا ولم يقولوا بجزمه مع جواز ذلك صنعة وصيغة؟

إن السياق اللغوي هو من جعلهم يقولون بأن الفعل مرفوع" ولكنه حُذفت منه الواو في المصحف، كما حُذفت من قوله: ﴿سَدَّعُ الزَّيْبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨] ومن قوله: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١] وليس بجزم على العطف على ﴿يَخْتِمْ﴾^(٣).

(١) ينظر: الإيضاح (٥٧٤/٢) والمكتفى (١٩٩) والافتداء في معرفة الوقف والابتداء (٤١٢/١) والوقف والابتداء لابن الغزال (٣٥٢/١) ومثار الهدى (ص ٦٠).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١٠٥٢/٢)

(٣) جامع البيان للطبري (٥٣٢/٢١)

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): "وقوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾، ليس بمردود على ﴿يَحْتَمُّ﴾، فيكون مجزوما، هو مستأنف في موضع رفع، وإن لم تكن فيه واو في الكتاب" (١).

وقال النحاس (ت ٣٣٨هـ): "وقيل معنى ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُحْتَمِّ عَلَى قَلْبِكَ﴾ إن يشأ الله يربط على قلبك بالصبر على أذاهم، وقولهم ﴿فَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ تم الكلام، ثم قال - جل وعز - ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحْيِي الْحَيَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ أي يمحو الله الشرك ويزيله" (٢).

قال الزمخشري (ت ٥٨٣هـ): "فإن قلت: إن كان قوله ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ كلاما مبتدأ غير معطوف على ﴿يَحْتَمُّ﴾، فما بال الواو ساقطة في الخط؟ قلت: كما سقطت في قوله تعالى ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١] وقوله تعالى ﴿سَنَعُ الرِّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨] على أنها مثبتة في بعض المصاحف" (٣).
ويتمثل السياق في هذه النقاط:

١ - السياق اللغوي اللاحق المتمثل في إظهار اسم الجلالة بعد فعل المحو، ولو كان معطوفا لأضمر الفاعل بعد ذكره في الفعل السابق، واقتضى السياق القول: فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمحو الباطل، قال السجاوندي (ت ٥٦٠هـ): "﴿عَلَى قَلْبِكَ﴾ ط^(٤)؛ لأن ما بعده مستأنف؛ فإن محو الباطل وإحقاق الحق وعدُّ مطلق عن قوله ﴿فَإِنْ يَشَأْ﴾، دليله تكرار اسم الله تعالى" (٥).

(١) معاني القرآن للفراء (٢٣/٣)

(٢) معاني القرآن للنحاس (٣١١/٦)

(٣) الكشاف (٢٢٢/٤)

(٤) رمز للوقف المطلق، وهو ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به، والفعل المستأنف مع

السين... وهكذا (علل الوقوف ١١٦/١)

(٥) علل الوقوف (٩٠٩/٣)

٢ - السياق اللغوي اللاحق المتمثل في قوله ﴿وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ فإنه مقابل لمحو الباطل، وإضمار اسم الجلالة دليل على أنه معطوف على الجملة السابقة، قال الزجاج (ت ٣١١ هـ): "ويجوز ﴿إِن يَشَاءُ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ يربط على قلبك بالصبر على أذاهم وعلى قولهم ﴿فَاتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ، ﴿وَيَمَسُّ اللَّهُ أَلْبِطِلَ﴾ الوقوف عليها (ويمحوا) بواو وأف؛ لأن المعنى: والله يمحو الباطل على كل حال، وكتبت في المصحف بغير واو؛ لأن الواو تسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين، فكتبت على الوصل، ولفظ الواو ثابت، والدليل عليه ﴿وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾، أي ويمحو الله الشرك، ويحق الحق بما أنزله من كتابه على لسان نبيه - عليه السلام - "(١).

٣ - السياق القرآني العام المتمثل في آيات دحض الباطل، قال تعالى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨]، وإبطاله إعدامه، كما أن إحقاق الحق إظهاره^(٢)، ومعنى إحقاق الحق إظهار حقيقته لا جعله حقاً بعد أن لم يكن كذلك وكذا حال إبطال الباطل^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] أي مضمحلاً غير ثابت في كل وقت، "علل زهوقه بقوله: {إن الباطل كان} في نفسه بجبلته وطبعه {زهُوقاً} قضاء قضاءه الله تعالى من الأزل"^(٤)، وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨] ﴿فَيَدْمَغُهُ﴾ فيذهب زهاب الصغار

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٣٩٩)

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٧/٣٧٠)

(٣) إرشاد العقل السليم (٤/٧) = واللأم في قوله: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ لأم التعليل، وهي متعلقة بقوله ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنفال: ٧]، أي إنما أراد ذلك وكون أسبابه بكلماته لأجل تحقيقه الحق وإبطاله الباطل (التحرير والتنوير: ٩/٢٧٢)

(٤) نظم الدرر (١١/٤٩٧)

والإذلال، ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ أي ذاهب^(١)، وقال تعالى: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّلُ
الْبَاطِلَ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩] "أَيُّ مَا يَخْلُقُ الشَّيْطَانُ أَحَدًا ﴿وَمَا يُعِيدُ﴾ فَـ (مَا) نَفْيٌ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتَفْهَامًا بِمَعْنَى أَي شَيْءٍ، أَي جَاءَ الْحَقُّ فَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ
لِلْبَاطِلِ حَتَّى يَعْيدَهُ وَيَبْدِيهِ أَي فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، كَقَوْلِهِ ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾
[الحاقة: ٨] أَي لَا تَرَى"^(٢).

السياق الرسمي: أبان البقاعي (ت ٨٨٥هـ) عن دلالتيْن لحذف الواو
رسماً مع كونه مرفوعاً، فقال: " قوله: ﴿وَيُمِحُّ اللَّهُ﴾ أَي الَّذِي لَهُ جَمِيعُ صِفَاتِ
الْكَمَالِ {الباطل} وهو قولهم «افتري» وكل كذب فلا يدع له أثراً، وهنالك
يظهر خسران الجاحد وينقطع لسان الألد المعاند، ولم يذكر أن آلة المحو
الكلمات وغيرها استهانة به بالإشارة إلى أنه تارة يحويه بنفسه بلا سبب وتارة
بأضعف الأسباب وتارة بأعلى منه، وحذفت واوه في الخط في جميع
المصاحف مع أنه استثناف غير داخل في الجواب؛ لأنه تعالى يحو الباطل
مطلقاً؛ إيماء إلى أنه سبحانه يحق رفعه وعلوه وغلبته التي دلت عليها الواو
مطابقة بين خطه ولفظه ومعناه تأكيداً للبشارة بمحوه محواً لا يدع له عيناً ولا
أثراً لمن ثبت لصولته، وصبر كما أمر لحولته، اعتماداً على صادق وعد الله
إيماناً بالغيب وثقة بالرسول عليهم الصلاة والسلام.

وفي الحذف أيضاً تشبيه له بفعل الأمر إيماء إلى أن إيقاع هذا المحو
أمر لا بد من كونه على أتم الوجوه وأحكمها وأعلاها وأتقنها كما يكون
المأمور به من الملك المطاع، وأما الحق فإنه ثابت شديد مضاعف فلذا قال:
﴿ويحق﴾ أي يثبت على وجه لا يمكن زواله {الحق} أي كل من شأنه الثبات
لأنه أذن فيه وأقره، وعظم الحق وإحقاقه بذكر آلة الفعل فقال: {بكلماته} أي

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٨٧)

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٤/٣١٣)

التي {لو كان البحر مداداً} [الكهف: ١٠٩] الآية التي يقولون إن ما أتاهم من العبارة عنها افتراء للكذب" (١)، أو حُدِّفَتْ تَخْفِيفًا فِي النُّطْقِ، وَتَبِعَ حَذْفُهَا فِي النُّطْقِ حَذْفُهَا فِي الرَّسْمِ اعْتِبَارًا بِحَالِ النُّطْقِ.

دلالة الرفع: قوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ مستأنفٌ غيرُ داخلٍ في جزاء الشرط، لأنه تعالى يمحو الباطل مطلقاً، وسقطت الواو منه لفظاً لانتقاء الساكنين في الدرَج، وخطاً حملاً للخط على اللفظ... ولكن ينبغي أن لا يجوز الوقف على هذا؛ لأنه إن وقف عليه بالأصل، وهو الواو، خالفنا خط المصحف، وإن وقفنا بغيرها موافقةً للرسم خالفنا الأصل (٢)، "أَي يَمْحُوهُ إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ حَيْثُ نَازَلَهُ" (٣).

— وَقَالَ الْكِسَائِيُّ (ت ١٨٩هـ): فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، مَجَازُهُ: وَاللَّهُ يَمْحُو الْبَاطِلَ، فَحُذِفَ مِنْهُ الْوَاوُ فِي الْمَصْحَفِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ.. وَلِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿يَخْتَمِرُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ (٤).

— وَقَالَ ابْنُ النَّجَّيْبِيِّنِ الْهَمْدَانِيُّ (ت ٦٤٣هـ): قَوْلُهُ ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَالْقَطْعِ مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اسْتِثْنَاءٍ مِنْ حَيْثُ جَاءَ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ — عَزَّ وَجَلَّ — قَدْ مَحَا الْبَاطِلَ وَأَذْهَبَهُ مِنْ غَيْرِ شَرَطٍ، وَأَمَّا الْخَتْمُ عَلَى الْقَلْبِ فَيَكُونُ بِشَرَطِ الْمَشِيئَةِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَّ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ" (٥).

وبناء على هذا نبه علماء الوقف والابتداء على كيفية الأداء القرآني، فقال ابن الغزال (ت ٥١٦هـ): "﴿عَلَى قَلْبِكَ﴾ قول أكثرهم، وذلك أن قوله

(١) نظم الدرر (٣٠٧/١٧)

(٢) الدر المصون (٥٥١/٩)

(٣) البحر المحيط (٣٣٦/٩)

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٥/١٦)

(٥) الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (٦٧/٥)

﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ موضعه رفع؛ لأنه مستأنف، وإنما حذف الواو من الخط قياسا على اللفظ في الوصل، والدليل على ارتفاعه قوله ﴿وَيُحِقُّ الْحَقَّ﴾ بالرفع، وتأويله: ويمحو الله الشرك، ويحق الحق بما أنزله على لسان نبيه صلوات الله وسلامه عليه" (١)، وقال النكزاوي (ت ٦٨٣ هـ): "﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ تام عند يعقوب، وقال: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ﴾ مفصول مما قبله، وهو في موضع رفع، وهذا أيضا قول الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وحكي أنه يجوز أن يكون قوله ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ﴾ في موضع جزم معطوفا على قوله ﴿يَخْتِمْ﴾ في كون الوقف على قوله ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ ثم يستأنف ﴿وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ وهو قول محمد بن سعدان (ت ٢٣١ هـ) (٢)، قال: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ مجزوم بالعطف على جواب الجزاء، وهو قوله ﴿يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾، وليس الأمر كما قال، لأنه لو كان كذلك لأفسد المعنى، لأنه - عز وجل - قد محى الباطل بإبطاله له إياه في قوله في الأنفال ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، فقوله ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ﴾ مستأنف لا غير" (٣)، وقال الأشموني (ق ١١ هـ): "﴿عَلَى قَلْبِكَ﴾ تام، لأن قوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ مرفوع مستأنف غير داخل في جزاء الشرط؛ لأنه تعالى يمحو الباطل مطلقا" (٤).

(١) الوقف والابتداء: لابن الغزال (١٣٨/٣)

(٢) محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، إمام كامل، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل... صنف في العربية والقراءات.. (غاية النهاية ١٤٣/٢)

(٣) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (٦٢/٤)

(٤) منار الهدى (ص ٦٩٢)

وأكثر المصاحف على وضع علامة الوقف أولى^(١)، والأرجح وضع علامة الوقف اللازم بناء على ما ذكره علماءنا، وما يترتب على الوصل من دلالة عقدية ليس عليها اعتقادنا.

• ومن صور المضارع الذي تنوع بين الرفع والجزم وصورته التركيبية

متماثلة، قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٣] حيث انفتحت القراءات المتواترة على جزمه، وانفتحت على رفعه في نظيره في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]، والمعنى في الآية الأولى: إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُعَجِّلْ بِإِفْنَاتِكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَنْ يَشَاءُ مِمَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨] أَي فَمَا إِمَهَالُهُ إِيَّاكُمْ إِلَّا لِأَنَّهُ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]^(٣)، فارتفاع ﴿وَيَسْتَخْلِفُ﴾ فِي قِرَاءَةِ الْكَافَةِ؛ "لأنه معطوف على الجواب مجاز فيه الرفع والجزم، وإنما كان الرفع هنا أرجح لإعطاء الفعل حكم الكلام المستأنف، ليكون مقصودًا بذاته لا تبعًا للجواب، فبذلك يكون مقصودًا به إخبارهم لئذارهم بالسئصال، وكذلك جملة ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ والمراد لا تضرُّون الله بتوليكم شيئًا"^(٤)، وذكر

(١) دليل المحتار إلى اختلاف علامات الوقف في مصاحف الأمصار (ص ٣٨٩)

(٢) التحرير والتنوير (٨/ ٨٦).

(٣) ورؤي عن حفص عن عاصمٍ "وَيَسْتَخْلِفُ" بِالْجَزْمِ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا، مِثْلُ: "وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ" [الأعراف: ١٨٦] [الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٥٣].

(٤) التحرير والتنوير (٢٠١/ ١٢) = ونظيرها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٣٩]

الزمخشري (ت ٥٨٣هـ) أن قوله ﴿وَيَسْتَخْلِفُ﴾ كلام مستأنف، يريد: ويهلككم الله ويجيء بقوم آخرين يخلفونكم في دياركم وأموالكم^(١)، ومعنى: (كلام مستأنف): أي: ليس بداخل في حيز الجملة الشرطية جزاء عنه، بل يكون جملة مستقلة برأسها، معطوفة على الجملة الشرطية، مؤذنة بأن الحجة قد لزمتهم بإبلاغ الرسول ما عليه من التبليغ وتوليهم عنه، وأن الله يهلكهم ويستخلف في ديارهم قوماً غيرهم، فعلى هذا: الجملة الشرطية برأسها إخبار بالزام الحجة عليهم، والجملة الثالثة ابتداء إخبار باستخلاف غيرهم بعد إهلاكهم^(٢).

(١) الكشاف (٢/٤٠٤).

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٨/١١٤).

المطلب الثالث: الجزم في جواب الطلب:

الضابط: " جوزوا جزم الفعل المضارع بعد خمسة أشياء: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض"^(١)، وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٦]، أو حالاً كقوله تعالى ﴿وَيَذُرُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، أو قطعاً واستئنافاً... ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع... قوله تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا يَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]"^(٢)، قَالَ الْفَرَاءُ (ت ٢٠٧هـ): وَمَا كَانَ مِنْ نَكْرَةٍ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا أَمْرٌ، جَازَ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهُ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ^(٣)، ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه^(٤).

وصور المضارع بعد الطلب في القرآن الكريم ثلاثة:

الصورة الأولى: مجزوم بهذا الطلب باتفاق القراءات المتواترة^(٥):
كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذُرُّوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]
[هود: ٦٤] ومثله: ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ تُسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾، ومثله

(١) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية (٢/٢٩٩). قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في الوافية في نظم الكافية:

وقدَّروا إن جزمت بعد الطلب... في خمسة تضمنت معنى السبب

الأمر والنهي والاستفهام... عرض تمن خمسة الأقسام

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص ٣٣٤).

(٣) معاني القرآن: للفراء (١/ ٣٢٥) والتفسير البسيط (٧/٥٩٥) ومفاتيح الغيب (١٢/٤٦٣).

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص ٨١).

(٥) اختلف في جازم الفعل حينئذ: فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، ونسب إلى الخليل وسبويه، وقيل إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حذف جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها.

﴿وَأَضْمُمُ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيَضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ ءَايَةٌ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٢٢]، ونحو: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

٢- مرفوع بعد الطلب باتفاق القراءات المتواترة: كقوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فقوله ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ صِفَةٌ لِلْمَائِدَةِ، وَلَيْسَ بِجَوَابٍ لِلأَمْرِ^(١)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ ﴿مَائِدَةً﴾ الْمُسْتَتِرِ فِي ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ عَلَى تَقْدِيرِهِ صِفَةٌ لَهَا لَا مُتَعَلِّقًا بِ﴿أَنْزِلْ﴾ أَوْ مِنْ ﴿مَائِدَةً﴾ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِأَنَّهَا قَدْ وَصِفَتْ.

دلالة الرفع: وَصَفَ عَيْسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- هَذِهِ الْمَائِدَةَ بِمَا أَحَبَّ أَنْ يُسْتَفَادَ مِنْ أَنْزَالِهَا فَقَالَ فِي وَصْفِهَا: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ أَيَّ عِيدًا خَاصًّا بِنَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ غَيْرِنَا، أَوْ تَكُونُ لَنَا كَرَامَةً وَمَتَاعًا لَنَا فِي عِيدِنَا^(٢)، قَالَ الْبِقَاعِي (ت ٨٨٥هـ): "وصفها بما تكون به بالغة العجب عالية الرتب فقال: ﴿تَكُونُ﴾ أي هي أو يوم نزولها"^(٣)، فالسياق حاكم للرفع لا للجزم.

— ومثله قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] يصلح أن يكون قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ نَعْتًا لِلصَّدَقَةِ كَأَنَّهُ قَالَ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً مُطَهَّرَةً، وَالْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْمَعْنَى: فَانْكَ تَطَهَّرْهُمْ بِهَا^(٤)، فَقَوْلُهُ ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ وَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا بِالطَّلَبِ وَهُوَ ﴿خُذْ﴾

(١) التفسير البسيط (٥٩٥/٧)، وقرئ شاذًا (تكن) بالجزم جوابًا لصورة الأمر، نسبت للأعمش وابن

محيصن، وابن السميع، والجحدري (الدر المصون ٥٠٣/٤) والجامع لأحكام القرآن (٣٦٨/٦) وزاد

المسير ٦٠٢/١

(٢) تفسير المنار (٢١١/٧)

(٣) نظم الدرر (٣٥٧/٦)

(٤) وقرئ شاذًا ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ بالجزم، على جواب الأمر، المعنى: إن تأخذ من أموالهم، تطهرهم، ولا

يجوز في: ﴿وَتُزَكِّيهِمْ﴾ إلا إثبات الياء، فالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس.

لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة ف ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ صفة ل ﴿صَدَقَهُ﴾^(١)، والتاء في ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ تحتمل أن تكون تاء الخطاب نظراً لقوله: ﴿حَذِّهِمْ﴾، وأن تكون تاء الغائبة عائدة إلى الصدقة، وأياً ما كان فالآية دالة على أن الصدقة تطهر وتزكي^(٢).

قال أبو إسحاق (ت ٣١١هـ): يصلح أن يكون: ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ نعتاً للصدقة، كأنه قال: خذ من أموالهم صدقة مطهرة، والأجود أن يكون ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ للنبي - صلى الله عليه وسلم -؛ المعنى: خذ من أموالهم صدقة فإنك تطهرهم بها^(٣)، وقال أبو علي (ت ٣٧٧هـ): من جعل التاء في ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ ضمير الصدقة ولم يجعله ضمير فعل المخاطب فلما جاء من أن الصدقة أوساخ الناس^(٤)، فإذا أخذت منهم كان كالدفع لذلك، ودفعه تطهيره، ويجوز أن تكون طهارة من جهة الحكم وإن لم تزل شيئاً نجساً عن أبدانهم كما أثبت نجاسة الحكم للمشركين في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] أثبت طهارة الحكم للمسلمين بالصدقة، وعلى هذا الوجه في ﴿تَطَهَّرُهُمْ﴾ تجعل: ﴿وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ منقطعاً عن الأول، أي: وأنت تزكيهم بها، ويجوز أن تجعل التاء

(١) مفاتيح الغيب (١٦/١٣٥)

(٢) التحرير والتنوير (١١/٢٢)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/٤٦٧)، وقال: "، ويجوز (تطهرهم) بالجزم على جواب الأمر، المعنى: إن تأخذ من أموالهم تطهرهم وتزكيهم، ولا يجوز في القراءة إلا بإثبات الياء في ﴿وَتَزَكِّيهِمْ﴾، اتباعاً للمصحف"، وقوله ﴿وَتَزَكِّيهِمْ﴾ على قراءة الرفع سواء جعلت التاء للخطاب أو للصدقة، وكذا إذا جعلت الجملة الأولى حالاً من ضمير المخاطب، أو صفة للصدقة على الوجهين، فالثانية عطف على الأولى حالاً وصفة من غير حاجة إلى تقدير المبتدأ؛ لتوجيه دخول الواو في الجملة الحالية (إرشاد العقل السليم ٤/٩٩)

(٤) «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس» جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة (٢/٧٥٤/١٠٧٢)

في ﴿تَطَهَّرْهُمْ﴾ ضمير المخاطب، ويكون المعنى: تطهرهم أنت أيها الآخذ بأخذها منهم، ويقوي هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ لأن قوله: (تزكي) للآخذ، فكذلك (تطهير)، ولا يحسن الانقطاع مع إمكان الاتصال^(١).

الصورة الثالثة: - ما قرئ بالرفع والجزم، وذلك أنك إن لم تقصد الجزاء في هذه المواضع رفعت الفعل، وإن كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمال الوصفية والحالية:

— قال تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦]
 قرأ أبو عمرو والكسائي ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بجزمهما، وقرأ الباقر برفعهما^(٢)
 فالرفع؛ لأنه لم يقع جواباً، بل رفع الفعلين على أن الجملة نعت لقوله ﴿وَلِيًّا﴾
 أي: ولياً وارثاً لي، ووارثاً من آل يعقوب^(٣) (٤)

ومن قرأ بالجزم جعله جواباً للأمر، وإنما صار جواب الأمر مجزوماً؛ لأن الأمر مع جوابه بمنزلة الشرط والجزاء، المعنى: هب لي ولياً فإنك إن وهبته لي ورثتي.

(١) التفسير البسيط (٣٤/١١) = فلك أن تجعل ﴿تَطَهَّرْهُمْ وَتَزَكِّيهِمْ﴾ حالين للمخاطب، التقدير: خذها مطهراً لهم ومزكياً لهم بها، ويجوز أن يجعلهما صفتين للصدقة، أي صدقة مطهرة لهم مزكية، ويكون فاعل ﴿وَتَزَكِّيهِمْ﴾ المخاطب، ويعود الضمير الذي في ﴿بِهَا﴾ على الموصوف المنكر. وحكى النحاس (ت٣٣٨هـ) ومكي (ت٤٢٧هـ) أن ﴿تَطَهَّرْهُمْ﴾ من صفة الصدقة ﴿وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ حال من الضمير في ﴿عَدَّ﴾ وهو النبي — صلى الله عليه وسلم — ويحتمل أن تكون حالاً من الصدقة، وذلك ضعيف؛ لأنها حال من نكرة. (الجامع لأحكام القرآن: ٢٤٩/٨)

(٢) تقريب النشر في القراءات العشر (٥٩١/٢)

(٣) وفي المراد بهذا الميراث أربعة أقوال: أحدها: يرثني مالي، ويرث من آل يعقوب النبوة. والثاني: يرثني العلم، ويرث من آل يعقوب الملك، فأجابه الله تعالى إلى وراثة العلم دون الملك. والثالث: يرثني نبوتي وعلمي، ويرث من آل يعقوب النبوة أيضاً، والرابع: يرثني النبوة، ويرث من آل يعقوب الأخلاق، (زاد المسير ١١٨/٣).

(٤) أضواء البيان (٣٦٦/٣)

وَلَوْ كَانَ السَّمُ مَعْرِفَةً لَكَانَ الْجَزْمُ كَمَا قَالَ ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ﴾

[الأعراف: ٧٣] فالهاء معرفة، فلا يجوز أن تجعل النكرة صفة للمعرفة.

— قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): " وقد استشكل القاضي العضد (ت

٧٥٦هـ) (١) كون {يرث} على قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم إجابة

دعائه — عليه الصلاة والسلام — ؛ لأن يحيى — عليه السلام — قتل في

حياته، ولا يكون وارثاً إلا إذا تخلف بعده، وقد قال تعالى ﴿فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ

وَوَهَبْنَا لَهُ يُحْيِي﴾ [الأنبياء: ٩٠] قال: فتجعل استثنائية، ولا يلزم حينئذ إلا

خلف ظنه — عليه السلام — هكذا نقل لي عنه، وأنا أجله عن ذلك، لأنه لا

يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على عليّ مقامه بإخلاف ظنه، لأن الإخبار عن

قتله قبله إن كان عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصح السند، كان تسمية العلم

الذي أخذه عنه في حياته إرثاً مجازاً مرسلاً باعتبار ما يؤول إليه في الجملة،

لا سيما مع جواز أن يكون يحيى — عليه السلام — علمه لمن عاش بعد أبيه

عليهما الصلاة والسلام، وذلك لأن النبي — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — سمي العلم

إرثاً على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ

الْأَنْبِيَاءِ» (٢) ولا شك أن من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه، ولم يرد منع

من تسميته إرثاً حال الأخذ، هذا إذا صح أن يحيى عليه السلام مات قبل

زكريا عليه السلام، وحينئذ يؤول ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥] بما غاب عنه، أي

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي، عضد الدين الأيجي، ولد بعد السبعمائة، وأخذ عن

مشايخ عصره... وكان إماماً في المعقول، قائماً بالأصول والمعاني والعربية، مشاركاً في الفنون،

وله شرح المختصر والمواقف في علم الكلام وغير ذلك، وأنجب تلامذة عظماً اشتهروا في النفاق

مثل شمس الدين الكرمانى، وضياء الدين العفيفي، وسعد الدين التفتازاني وغيرهم... وكان كثير

المال جداً، كريم النفس، يكثر الإنعام على الطلبة (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١١٠/٣)

(٢) جزء من حديث صحيح، أخرجه الترمذي في سننه: أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على

العبادة (٢٦٨٢/٤٨/٥).

عجزت عن تتبع أفعال الموالى بنفسي في حال الكبر، وخفت سوء فعلهم إذا خرجوا من عندي وغابوا عني، فهب لي ولداً يكون متصفاً بصفاتى، فكان ما سأله، وإن لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يصح أصلاً، وينتفى الاعتراض رأساً...^(١).

دلالة قراءة الرفع:

- صفة الولي؛ كأنه سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، "أَيُّ هَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ الْوَلِيِّ الَّذِي هَذِهِ حَالُهُ وَصِفَتُهُ، لِأَنَّ الْأَوْلِيَاءَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِثُ، فَقَالَ: هَبَ لِي الَّذِي يَكُونُ وَارِثِي"^(٢)

- أن تكون الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً^(٣)، كأن سائلاً سأل: لماذا سأل

الولي؟ فأجيب: ﴿يَرِثُنِي...﴾.

- أن زكرياً - عليه السلام - إنما سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى على الجزاء أي إن وهبته ورث ذلك؛ لأنه ليس كل ولي يرث فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن نقول إن وهبته ورث لأنه قد يهب ولياً لا يرث.

- وأخرى، وهي أن الآية قد تمت عند قوله ﴿وَلِيّاً﴾ ثم تبدى ﴿يَرِثُنِي﴾ أي هو يرثني ويرث من آل يعقوب.

دلالة قراءة الجزم: ليس المعنى على الجزاء وذلك؛ لأنه ليس كل ولي يرث، وإذا كان كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح إن وهبته ورث؛ لأنه قد يهب له ولياً لا يرث بأن يموت قبله، أو لا يصلح لخلافة النبوة، وإذا كان كذلك كان الوجه الرفع، ووجه الجزم أنه أراد بالولي ولياً وارثاً، فيصح

(١) نظم الدرر (١٢/١٧٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١١/٨١).

(٣) عناية القاضي وكفاية الرازي (٦/١٤٤).

الشرط بأن تقول: إن وهبت وراثاً إذا كان المسؤول ولياً وارثاً^(١) أي أوقع الولي - الذي هو اسم عام - موضع الخاص، فأراد بالولي: وليا وارثاً، أي: إن وهبته يرث، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا كقوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وإنما يراد بكل واحد من قوله الناس رجل مفرد، وقد يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وإنما أتاه بعضهم إذا قصد التكثير، فكذاك قوله: ﴿وَلِيًّا﴾ لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى الجزاء^(٢).

٣- قال تعالى: ﴿وَإِخِي هَكَرْتُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْتُهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾

[القصص: ٣٤]

قَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزَةٌ ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بِرَفْعِ الْقَافِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْجَزْمِ^(٣)، فَمِنْ جَزْمِ فَعَلَى جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ: أَرْسَلْتُهُ يُصَدِّقُنِي، وَمِنْ رَفْعِ، فَالْمَعْنَى: رِدْءًا مُصَدِّقًا لِي، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (ت ٢٢٤هـ): الرَّفْعُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي ﴿فَأَرْسَلْتُهُ﴾ أَي أَرْسَلْتُهُ رِدْءًا مُصَدِّقًا حَالَةَ التَّصْدِيقِ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الرَّفْعَ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا جَعَلَاهُ صِلَةً لِلنَّكَرَةِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا جَعَلَاهُ حَالًا مِنَ الْهَاءِ^(٤)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (ت ٣٧٧هـ): وَجْهَ الرَّفْعِ فِي ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ أَنَّهُ صِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: رِدْءًا مُصَدِّقًا، وَسَأَلَ رَبَّهُ إِسْرَالَهُ بِهَذَا الْوَصْفِ، وَمِنْ جَزْمِ كَانَ عَلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ، إِنْ أَرْسَلْتَهُ صَدِّقُنِي، وَهُوَ جَيِّدٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ إِذَا أَرْسَلَهُ مَعَهُ صَدَّقَهُ^(٥).

(١) التفسير البسيط (١٩٣/١٤).

(٢) الحجة للقراء السبعة (١٩١/٥).

(٣) تقريب النشر (٦٣٢/٢).

(٤) الحجة لابن خالويه (٢٧٨).

(٥) الحجة للقراء السبعة (٤٢١/٥) = وأكثر المفسرين على أنه أشار بقوله تعالى: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ إلى

هارون، وقال مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ): لَكَ يَصَدِّقُنِي فَرَعُونَ (ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٩٧/٢٤).

٤- قال تعالى: ﴿وَالَّذِي مَاتَ فِي يَمِينِكَ نَلَقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]، رَوَى ابْنُ ذَكْوَانَ ﴿نَلَقَفَ﴾ رَفَعَ الْفَاءَ، وَالْبَاقُونَ بِالْجَزْمِ وَالتَّشْدِيدِ، وَرَوَى حَقْصٌ إِسْكَانَ اللَّامِ مَعَ تَخْفِيفِ الْفَافِ، وَالْبَزْيُ عَلَى أَصْلِهِ فِي تَشْدِيدِ التَّاءِ وَصَلًّا^(١) وَ﴿نَلَقَفَ﴾ بِالْجَزْمِ جَوَابُ الْأَمْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ نَلَقَفَ تَتَلَقَّفَ، أَي تَأْخُذُ وَتَبْتَلِعُ، وَالرَّفْعُ عَلَى: (أ) مَعْنَى الْحَالِ أَي أَلْقَاهَا مُتَلَقِّفَةً، كَمَا قَالَ ﴿وَلَا تَمُنُّنَّ سَتَكْبُرُنَّ﴾^(٢) [المدثر: ٦] أَي مَسْتَكْبِرَاتٍ، أَوْ (ب) عَلَى السَّيْتِنَافِ، أَوْ (ج) أَنَّهُ جَعَلَهُ فِعْلاً مُسْتَقْبِلاً فَأَضْمَرَ فَاءَ يَكُونُ جَوَابَ الْأَمْرِ، كَأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَلْقَ عَصَاكَ فَإِنَّهَا تَلَقَّفُ^(٣)، وَالْحَالُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَاعِلِ الْمَلْقَى، وَمِنَ الْمَفْعُولِ الْمَلْقَى، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمَلْقَى جَعَلْتَهُ الْمُتَلَقَّفَ، وَإِنْ كَانَ التَّلَقُّفُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْعَصَا، وَوَجْهَ جَعْلِ الْمُتَلَقَّفِ لِلْفَاعِلِ عَلَى أَنْ التَّلَقُّفَ بِالْقَائِمِ كَانَ، فَجَازَ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فَأَضَافَ الرَّمَى إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَإِنْ كَانَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لَمَا كَانَ بِقُوَّةِ اللَّهِ وَإِقْدَارِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَقَالَ فِيهِ: ﴿نَلَقَفَ﴾ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: هُنْدُ تَذْهَبُ، لِأَنَّهُ حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى الْمَعْنَى، وَالَّذِي فِي يَمِينِهِ عَصَا فَأَنْتَهُ^(٤). وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَجْعَلَ ﴿نَلَقَفَ﴾ حَالًا وَإِنْ لَمْ تَتَلَقَّفَ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ لِيُحَقِّقَ كَوْنَهُ كَأَنَّهُ كَائِنٌ^(٥).

(١) تقريب النشر (٥٩٧/٢)

(٢) وينظر: مفاتيح الغيب (٧٤/٢٢)

(٣) التفسير البسيط (٤٦٠/١٤)

(٤) الشفاء في علل القراءات (٨٦٠/٢) = وافق العشرة على الرفع في قوله تعالى: ﴿... وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ إِذْهَا مَيَّ نَلَقَفَ مَا يَأْكُورُنَّ﴾ [الأعراف: ١١٧] وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ إِذْهَا مَيَّ نَلَقَفَ مَا يَأْكُورُنَّ﴾ [الشعراء: ٤٥]: لأن التركيب اللغوي لا يقتضي إلا الرفع، والمعنى: تلتقم التلقا حقيقياً شديداً سريعاً جداً بما دل عليه حذف التاء، وبقوة واجتهاد مع سرعة لا تكاد تدرك، والمراد بقوله ﴿نَلَقَفَ مَا صَنَعُوا﴾ على جميع القراءات أنها تبتلع كل ما زوروه وأفتعلوه من الحبال.

٥ - قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَسًّا لَّا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، قرأ حمزة ﴿لَّا تَخَفُ دَرَكًا﴾ بالجزم وحذف الألف، والباقون بالألف والرفع^(١)، أي لَّا تَخَافُ أَنْ يُدْرِكَكَ فِرْعَوْنُ فَإِنِّي أَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ بِالتَّخِيرِ، ورفعهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحْدُهُمَا: عَلَى الْحَالِ كَقَوْلِكَ غَيْرُ خَائِفٍ وَلَا خَاشٍ. وَالثَّانِي: عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَي أَنْتَ لَّا تَخَافُ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ (ت ٢٠٧هـ)، قَالَ الْأَخْفَشُ (ت ٢١٥هـ) وَالزَّجَّاجُ (ت ٣١١هـ): الْمَعْنَى لَّا تَخَافُ فِيهِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أَي لَّا تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ.

- وَفِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَجْهَانِ. أَحْدُهُمَا: أَنَّهُ نَهْيٌ، وَالثَّانِي: جَعَلَهُ جَوَابَ الشَّرْطِ عَلَى مَعْنَى: إِنْ تَضْرَبْ لَّا تَخَفُ، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ذَكَرُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ أَوْجُهُ.

أَحْدُهُمَا: أَنْ يَسْتَأْنِفَ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَأَنْتَ لَّا تَخْشَى، أَي وَمِنْ شَأْنِكَ أَنْكَ آمِنٌ لَّا تَخْشَى.

وِثَانِيهَا: أَنْ لَّا تَكُونَ الْأَلْفُ هِيَ الْأَلْفُ الْمُتَقَلِّبَةَ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْفِعْلِ وَلَكِنْ زَائِدَةٌ لِلِإِطْلَاقِ مِنْ أَجْلِ الْفَاصِلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧] ﴿وَتَطَّنُونَ بِلِلَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠].

وِثَالْتِهَا: أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِهِ:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيًّا^(٢)

(١) تقريب النشر (٣١١/٣٠)

(٢) البيت من الطويل عبد يَغُوثَ الْحَارِثِ، وانظر القصيدة في ذيل الأمالي/١٣٣، والخزانة (٣١٦/١) وشرح أبيات المغني (١٣٣/٥ - ١٣٨)، و القائل كان أسيراً يمانياً، فمرت به عجوزٌ من عبد شمس ضحكت منه، فقال البيت، وعبشمية: منسوبٌ إلى عبد شمس، كعبدي: منسوبٌ إلى عبد الدار، وأثبت الألف مع الجازم في "لم تر" لضرورة الشعر، قيل: تري، كأنه جاء على الأصل تري، ثم سكنه بالجازم. (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٢١٣/٦)

ورابعها: قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَخْشَى﴾، وَالْمَعْنَى أَنَّكَ لَا تَخَافُ إِدْرَاكَ فِرْعَوْنَ
وَلَا تَخْشَى الْغَرَقَ بِالْمَاءِ (١)

دلالة قراءة الجمهور: وَعَدَّ لِمُوسَى اقْتَصِرَ عَلَى وَعَدِهِ دُونَ بَقِيَّةِ قَوْمِهِ؛
لِأَنَّهُ قَدَوْتُهُمْ فَإِذَا لَمْ يَخَفْ هُوَ تَشَجَّعُوا وَقَوِيَ يَقِينُهُمْ، فَهُوَ خَيْرٌ مُرَادًا بِهِ
الْبُشْرَى. (٢)

(١) مفاتيح الغيب (٨٠/٢٢) وزاد المسير (١٦٩/٣) والحجة لابن خالويه (٢٤٥) والحجة لأبي

علي (٢٣٩/٥) وحجة القراءات (٤٥٨)

(٢) التحرير والتنوير (٢٧٠/١٦) = وَكَلِمَةٌ ﴿لَا تَخَفُ﴾ مَكْتُوبَةٌ فِي الْمَصَاحِفِ بِدُونِ أَلْفٍ لَتَكُونَ قِرَاءَتُهَا

بِالْوَجْهَيْنِ لِكَثْرَةِ نَظَائِرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ذَاتِ أَلْفٍ فِي وَسْطِهَا فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ.

المبحث الثاني: المستوى المعجمي

الضابط اللغوي: تقول معاجم اللغة: "الضَادُّ وَالْيَاءُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ مِنَ الضَّيْرِ وَالْمَضْرَّةِ، وَلَا يَضِيرُنِي كَذَا، أَي لَا يَضُرُّنِي" (١)، و" والضَّيْرُ وَالضَّرُّ وَاحِدٌ" (٢)،

يقال ضرر وضرر وضير وضير وضرور بمعنى واحد (٣)، قال الزجاج (ت ٣١١ هـ): الضر والضير بمعنى واحد (٤).

وهذا التنوع اللغوي ورد في الفعل المضارع في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، حيث "قرأ ابنُ عامرٍ، والكوفيون، وأبو جعفرٍ يَضُرُّكُمْ بضمِّ الضَّادِ ورفَعِ الرَّاءِ مشددة، وَالباقونَ بكسْرِ الضَّادِ وَجَزَمِ الرَّاءَ مَخَفَّةً" (٥).

- وقد وردت مواضع لهذا الفعل لم تنتوع فيها القراءات المتواترة، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦]

وقد ذكر علماء التوجيه والاحتجاج للقراءات أن حجة القراءة بكسر الضَّادِ قَوْلُهُ ﴿قَالُوا لَاضِرُّ لَنَا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وَكَانَتْ فِي الْأَصْلِ: (لَا يَضِيرُكُمْ) مثل (يَضُرُّكُمْ)، فاستنقلت الكسرة على الياء، فنقلت كسرة الياء إلى

(١) مقاييس اللغة (ض ي ر) (٣/٣٧٩).

(٢) تاج العروس (ض ي ر).

(٣) معاني القرآن للنحاس (٥/٧٧).

(٤) زاد المسير (١/٣١٩).

(٥) تقريب النشر في القراءات العشر (٢/٤٨٥)

الضَّاد، فَصَّارَتْ (لَا يَضِيرُكُمْ)، وَدَخَلَ الْجَزْمَ عَلَى الرَّاءِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالرَّاءِ فَطَرَحَتِ الْيَاءُ فَصَّارَتْ {لَا يَضِيرُكُمْ}، وَقِرَاءَةُ الْبَاقِينَ مِنْ ضَرٍّ يَضُرُّ، وَحِجَّتْهُمُ أَنْ (ضَرٌّ) فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرَ مِنْ (ضَارٌّ)، وَاسْتِعْمَالَ الْعَرَبِ (ضَرٌّ) أَكْثَرَ مِنْ (ضَارٌّ) مِنْ ذَلِكَ ﴿ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦] [يونس: ٤٩] [طه: ٨٩] [الفرقان: ٣] ﴿وَفَعًّا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨] [الرعد: ١٦] [سبأ: ٤٢]، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ فَلَا يَصْرِفُ عَنْ شَيْءٍ كَثُرَ فِي الْقُرْآنِ (١).

قال أبو علي (ت ٣٧٧هـ): من قال: (لا يضرُّكم) جعله من ضار يضير، مثل: باع يبيع، وحجته قوله: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] فضير مصدر كالبيع، وحجة من قال: (لا يضرُّكم) قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨] ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥] فكانتا القراءتين حسنة لمجيئهما جميعا في التنزيل (٢).

(١) حجة القراءات (١٧١) =، وفيه وجهان عند الكسائي (ت ١٨٩هـ): أحدهما أن يكون الفعل عنده مجزوماً بجواب الجزاء، وتكون الضمة في الراء تابعة لضمة الضاد... فأتبعوا الضمَّ الضمَّ في المجزوم، وكانت في الأصل (لَا يضرُّكم) ولكن كثيراً من القراء والعرب يدغم في موضع الجزم، فلما أرادوا الإدغام سكنوا الراء، ونقلوا الضمة التي كانت على الضاد فصارت (لَا يضرُّكم) ثم ادغموا الراء في الراء وحركوها بحركة الضاد فصارت (لَا يضرُّكم) فهذه الضمة ضمة إبتاع، وأهل الحجاز يظهرون التضعيف، وفي هذه الآية جاءت فيها اللغتان جميعاً فقوله ﴿إِنْ تَسْكُمُ حَسَنَةً﴾ على لغة أهل الحجاز و﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ على لغة غيرهم من العرب. والوجه الآخر: أن يكون الفعل مرفوعاً فتصير (لَا) على مذهب ليس وتضمير في الكلام فاء، كأنه قال: فليس يضرُّكم، والفاء المضمرة تكون جواب الجزاء، واستشهد الكسائي على إضمار الفاء هنا بقوله ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِنْ هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ [الروم: ٣٦] معناه: فإذا هم، وكذلك قوله ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، أي فإنكم لمشركون.

(٢) التحرير والتنوير (٦٩/٤).

وتذكر معاجم اللغة أن " الضَّادَ وَالرَّاءَ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: الْأَوَّلُ خِلَافَ النَّفْعِ، وَالثَّانِي: اجْتِمَاعُ الشَّيْءِ، وَالثَّلَاثُ الْقُوَّةُ، فَالْأَوَّلُ الضَّرُّ: ضِدُّ النَّفْعِ، وَيُقَالُ: ضَرَّهُ يَضِرُّهُ ضَرًّا، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى هَذَا كُلُّ مَا جَانَسَهُ أَوْ قَارَبَهُ... " (١)، و" الضَّرُّ، وَيُضَمُّ لُغَتَانِ: ضِدُّ النَّفْعِ، أَوْ الضَّرُّ بِالْفَتْحِ: مَصْدَرٌ، وَبِالضَّمِّ: اسْمٌ، وَقِيلَ: هُمَا لُغَتَانِ كَالشَّهْدِ وَالشَّهْدِ، فَإِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّرِّ وَالنَّفْعِ فَتَحْتَ الضَّادَ، وَإِذَا أَفْرَدْتَ الضَّرَّ ضَمَمْتَ إِذَا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ مَصْدَرًا، كَقَوْلِكَ: ضَرَرْتُ ضَرًّا، هَكَذَا تَسْتَعْمِلُهُ الْعَرَبُ... وَقَالَ أَبُو الدُّقَيْشِ (٢): كُلُّ مَا كَانَ مِنْ سُوءِ حَالٍ وَفَقْرٍ أَوْ شِدَّةٍ فِي بَدَنِ فَهُوَ ضَرٌّ، وَمَا كَانَ ضِدًّا لِلنَّفْعِ فَهُوَ ضَرٌّ، " (٣)، و" الضَّادُ وَالْيَاءُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ مِنَ الضَّيْرِ وَالْمَضَرَّةِ، وَلَمْ يَضِيرْنِي كَذَا، أَي لَمْ يَضُرَّنِي " (٤).

والسؤال: ما دلالة تنوع القراءات في مضارع آية آل عمران واتفاقها في نحو موضعي المائدة والأنبياء؟ من خلال السياق القرآني يمكننا استنباط الآتي:

الأول: أن تنوع القراءتين لمقابلة التنوع الثنائي في سياق الآية الكريمة سابقا ولاحقا، وذلك في ثلاثة أمور:

أ - قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوْوَهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠] والحسنة: الألفة والجماعة، والسيئة: الفرقة والاختلاف، وإصابة طرف من المسلمين، أو الحسنة: النعمة، والسيئة: المصيبة (٥)، ولعل قراءة (لا يَضِرُّكُمْ) تناسب ﴿تَمَسَّكُمْ﴾، والقراءة الثانية تناسب ﴿تُصِبْكُمْ﴾، لما سيظهر بعد ذلك من ملمح دلالي بين (الضير) و(الضر).

(١) مقاييس اللغة (ض ر ر) (٣/٣٦٠).

(٢) ينظر ترجمته: معجم الأدباء (٣/١٢٩٣).

(٣) تاج العروس (ض ر ر).

(٤) مقاييس اللغة (ض ي ر) (٣/٣٧٩).

(٥) زاد المسير (١/٣١٩).

ب - أمر ربنا - من خلال أسلوب الشرط - الصحابة الكرام بقوله: ﴿وَإِنْ تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقد ورد هذا الشرط جمعا بين الصبر والتقوى في ثلاثة مواضع جميعها في سورة آل عمران، ثانيها قوله تعالى: ﴿إِنْ تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَسَّمَعَكُمْ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] أي: إن تصبروا على لقاء العدو، وتتقوا أي: وتحذروا مخالفة الرسول - صلى الله عليه وسلم - (١)

- " وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ: وَإِنْ تَصَبِرُوا عَلَى عِدَاوَتِهِمْ وَتَتَّقُوا اتِّخَاذَهُمْ بَطَانَةً وَمَوْلَاتِهِمْ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ لَكُمْ هُمْ بِمَعَزَلٍ عَنْكُمْ.

- وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ: وَإِنْ تَصَبِرُوا عَلَى مَشَاقِّ التَّكْلِيفِ وَامْتِنَالِ الْأَوَامِرِ عَامَّةً، وَتَتَّقُوا مَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ وَحَطَرْتُمْ عَلَيْكُمْ - وَمِنْهُ اتِّخَاذُ الْبَطَانَةِ مِنْهُمْ - لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ... (٢)، ولعل قراءة التشديد لمناسبة الصبر، والقراءة الثانية لمناسبة التقوى؛ إذ إن الصبر أثقل من الاتقاء؛ إذ الاتقاء احتراز، والامتناع والاحتراز أخف وطأة من الوقوع في الأمر والصبر عليه.

إِنَّ الصَّبْرَ يُذَكِّرُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَقَامٍ مَا يَشُقُّ عَلَى النَّفْسِ، وَحَبْسُ النَّاسَانِ سِرَّهُ عَنْ وِدْيِهِ وَعَشِيرِهِ وَمَعَامِلِهِ وَقَرِيبِهِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ مِنْ لِدَاتِ النَّفُوسِ أَنْ تُفْضِيَ بِمَا فِي الضَّمِيرِ إِلَى مَنْ تَسْكُنُ إِلَيْهِ وَتَأْنَسُ بِهِ، فَلَمَّا نَهُوا عَنِ اتِّخَاذِ بَطَانَةٍ مِمَّنْ دُونَهُمْ مِنْ خَطَائِهِمْ وَعَشْرَائِهِمْ وَحَلْفَانِهِمْ وَعَلَّلَ بِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ بَيَانِ بَعْضَاتِهِمْ وَكَيْدِهِمْ حَسَنًا أَنْ يُذَكَّرُوا بِالصَّبْرِ عَلَى هَذَا لِتَكْلِيفِ الشَّقِّ عَلَيْهِمْ،

(١) تفسير السمعاني (١/٣٥٣).

(٢) تفسير المنار (٤/٧٦).

وَبَاتَّقَاءَ مَا يَجِبُ اتَّقَاؤُهُ لِأَجْلِ السَّلَامَةِ مِنْ عَاقِبَةِ كَيْدِهِمْ. وَيَصِيحُ أَنْ يُرَادَ بِالنَّقْوَى: الْأَخْذُ بِوَصَايَاهُ وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ - تَعَالَى - فِي الْبَطَانَةِ وَغَيْرِهَا...
وَمِنَ الْإِعْتِبَارِ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ - تَعَالَى - أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالصَّبْرِ عَلَى عَدَاوَةِ أَوْلَئِكَ الْمُبْغِضِينَ الْكَائِدِينَ وَبَاتَّقَاءِ شَرِّهِمْ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِمُقَابَلَةِ كَيْدِهِمْ وَشَرِّهِمْ بِمِثْلِهِ، وَهَكَذَا شَأْنُ الْقُرْآنِ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِالْمَحَبَّةِ وَالْخَيْرِ وَاللِّحْسَانِ وَدَفْعِ السَّيِّئَةِ بِالْحَسَنَةِ إِنْ أَمَكَنَ كَمَا قَالَ: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤] فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَحْوِيلُ الْعَدُوِّ إِلَى مُحِبٍّ بِدَفْعِ سَيِّئَاتِهِ بِمَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهَا فَإِنَّهُ يُجِيزُ دَفْعَ السَّيِّئَةِ بِمِثْلِهَا مِنْ غَيْرِ بَغْيٍ وَلَا اِعْتِدَاءٍ^(١).

ج - التنوع القرآني في تذييل الآية الكريمة، حيث قرأ الجمهور ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ بالغيب، وقرأ الحسن، وسهل، وأبو رجاء بالتاء^(٢)، فالخطاب لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَإَيُّضُّرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾، أي: إن الله بما تعملون من الصبر والتقوى ففاعل بكم ما أنتم أهلها، وبالياء، بمعنى: أنه عالم بما يعملون في عداوتكم فمعاقبهم عليه^(٣).

قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ) في بيان هذا التنوع الثنائي في الآية الكريمة: "﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ﴾ أي مجرد مس ﴿حَسَنَةٌ سَوَّاهُمْ﴾ ولما كان هذا دليلاً شهودياً ولكنه ليس صريحاً أتبعه الصريح بقوله: ﴿وَإِنْ تُصَبِّكُمْ﴾ أي بقوة مرها وشدة وقعها وضرها ﴿سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾، ولما كان هذا أمراً مبكناً غائظاً مؤلماً داوهم بالإشارة إلى النصر مشروطاً بشرط التقوى والصبر فقال: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا﴾ أي تكونوا من أهل الصبر والتقوى ﴿لَإَيُّضُّرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾

(١) تفسير المنار (٧٦/٤) ومفاتيح الغيب (٣٤٤/٨).

(٢) قراءة شاذة (ينظر: المغني في القراءات ٦٠٨/٢).

(٣) الشفاء في علل القراءات (٣٢٣/١).

ثم علل ذلك بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ أي ذال الجلال والإكرام ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ أي فهو يعد لكل كيد ما يبطله، والمعنى على قراءة الخطاب: بعملكم كله، فمن صبر واتقى ظفرته، ومن عمل على غير ذلك انتقمتم منه" (١).

ثانيا: حمل سياق السورة الكريمة نوعين من الضرر الذي يكيده

المشركون للمؤمنين، وذلك في قوله - تعالى - ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]، حيث "أرشد الله المؤمنين إلى كيفية تلقي أذى العدو: بِأَنْ يَتَّقُوهُ بِالصَّبْرِ وَالْحَذَرِ، وَعَبَّرَ عَنِ الْحَذَرِ بِالنَّقَاءِ أَيْ اتَّقَاءَ كَيْدِهِمْ وَخِدَاعِهِمْ، وَقَوْلُهُ ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ أَي بِذَلِكَ يَنْتَفِي الضَّرُّ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَتْ فِي أَوَّلِ الْآيَاتِ أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا أَذًى، فَالْأَذَى ضَرٌّ خَفِيفٌ، فَلَمَّا انْتَفَى الضَّرُّ الْأَعْظَمُ الَّذِي يُحْتَاجُ فِي دَفْعِهِ إِلَى شَدِيدِ مَقَاوِمَةٍ مِنَ الْقِتَالِ وَحِرَاسَةِ وَإِنْفَاقٍ، كَانَ انْتِفَاءً مَا بَقِيَ مِنَ الضَّرِّ هَيْئًا، وَذَلِكَ بِالصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى، وَقِلَّةِ الْكَثْرَاتِ بِهِ، مَعَ الْحَذَرِ مِنْهُمْ أَنْ يَتَوَسَّلُوا بِذَلِكَ الْأَذَى إِلَى مَا يُوَصِّلُ ضَرًّا عَظِيمًا" (٢)، والمعنى: لن ينالوا منكم إلا أذى، وأما الضرر فإنهم لن ينالوه منكم ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ فنفى لحوق ضرر كيدهم بهم مع أنهم لا يسلمون من أذى يلحقهم بكيدهم، ولو أنه بالإرهاب والكلام وإجرائهم إلى محاربتهم وما ينالهم بها من الأذى والتعب، ولكن ليس ذلك بضارهم، ففرق بين الأذى والضرر (٣)، فالضير لمقابلة الأذى، والضرر تقابله قراءة الجمهور.

(١) نظم الدرر (٤٠/٥).

(٢) التحرير والتنوير (٦٨/٤).

(٣) بدائع الفوائد (٧٢/٣)، والظاهر أن قوله: ﴿إِلَّا أَذًى﴾ استثناء متصل، وهو استثناء مفرغ من المصدر المحذوف التقدير: لن يضرركم ضرراً إلا ضرراً لا نكايه فيه، ولما إجحاف لكم، وقال الفراء (٢٠٧هـ) والزرجاج (٣١١هـ) والطبري (٣١٠هـ) وغيرهم: هو استثناء منقطع، والتقدير: لن يضرركم لكن أذى باللسان، فقيل: هو سماع كلمة الكفر، وقيل: هو بهتهم وتحريفهم، وقيل: موعدهم وطعنهم، وقيل: كذب يتقولونه على الله. (البحر المحيط: ٣٠٣/٣).

الثالث: الغالب على الضير أن يكون في الأمر المعنوي، والأكثر في الضرر أن يكون في الأمر الحسي، ويؤيد ذلك أمور:

الأول: قول الخليل (ت١٧٥هـ): " الضَيْرُ الْمَضْرَّةُ، وَلَا ضَيْرَ أَي لَا حَرَجَ وَلَا مَضْرَّةً"^(١)، ففسر الضير بالخرج وهو أمر معنوي.

الثاني: سياق موضع سورة الشعراء في نفي الضرر المعنوي، وذلك أنهم قالوا بعد ذلك ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، قال ابن عباس وجميع المفسرين: فاصنع ما أنت صانع^(٢)، وقيل: فاحكم ما أنت حاكم، أي من القطع والصلب^(٣)، فعلى هذا يكون الضير الذي نفوه في قولهم ﴿لَا ضَيْرَ﴾ معنويا.

الثالث: أن المفسرين ذكروا في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦] "أي: لا يبرزكم ولا يعطيكم شيئا، ولا يضرركم إذا لم تعبدوه"^(٤)، فهو في مقابل النفع الحسي.

الرابع: أن في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] دلالة على نفي الضرر الحسي، وإلا فالأصل في المسلم أن يكون غير مسرور على عدم قبول الضالين للهاجته، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبُحَ نَفْسِكَ عَلَىٰ ءَانْتِهِمْ إِنْ لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦] و"المقصود منه أن يقال للرسول: لا يعظم حزنك وأسفك بسبب كفرهم فإننا بعثناك منذرا ومبشرا، فأمّا تحصيل الإيمان في قلوبهم فلا قُدرة لك عليه.

(١) العين (٥٤/٧).

(٢) التفسير البسيط (٤٦٦/١٤).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٢٦/١١).

(٤) زاد المسير (١٩٩/٣).

وَالْغَرَضُ تَسْلِيَةٌ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ... وَالْأَسْفُ الْمُبَالِغَةُ فِي الْحُزْنِ" (١).

رابعا: سياق موضع سورة الشعراء يدل على أنهم لن يصبهم أدنى ضرر، فقولهم ﴿لَا ضَيْرَ﴾ جاء في سياق الاستهانة بوعيد فرعون لهم، وهذا ما أشار إليه علماءنا القدامى، فقالوا: معنى قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، يقول تعالى ذكره: قالت السحرة: لا ضير علينا، وهو مصدر من قول القائل: قد ضار فلانٌ فلانا فهو يضير ضيرا، ومعناه: لا ضرر" (٢)، أي لا ضرر علينا فيما ينالنا في الدنيا مع أملنا للمغفرة (٣)، أرادوا: لا ضرر علينا في ذلك، بل لنا فيه أعظم النفع لما يحصل لنا في الصبر عليه لوجه الله، من تكفير الخطايا والثواب العظيم، مع الأعواض الكثيرة (٤)، فقابلوا وعيده بما يهونه ويزيل ألمه، من انتقلهم إلى ثواب ربهم مع المتحقق من منقلب معذبهم، فجاء في سورة الشعراء وهي التي قصد بها الاقتصاص الأكبر: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ أي لا ضرر علينا، فإن منقلبنا إلى جزاء ربنا فننعم أبدا، وتعذب أنت أبدا، فالضرر الذي تحاول إنزاله بنا، بك نازل، وعليك مقيم، ونحن نألم ساعة لا يعتد بها مع دوام النعيم بعدها، فكانه لم يلحقنا ضرر (٥)، فلما كان الوعيد في الشعراء أشد ناسب مقابلتهم له بعدم التأثير به في مقابلة ما يرجونه عند الله تعالى. (٦)، "والذي في سورة الشعراء إنما هو خبر عن السحرة لما آمنوا ووصفوا حالهم واستهانتهم بما خوفوا أن ينالهم من عقوبة فرعون، إذ كان

(١) مفاتيح الغيب (٢١/٤٢٦).

(٢) جامع البيان للطبري (١٩/٣٤٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٩٠).

(٤) الكشاف (٣/٣١٣) والبحر المحيط (٨/١٥٥).

(٥) درة التنزيل وغرة التأويل (٢/٦٨٠).

(٦) كسف المعاني في المتشابه من المثاني (ص ١٨٨).

منقلبهم إلى ربهم وكانوا مجازين على إيمانهم وصدقهم وصبرهم، فلم يحتج من التوكيد إلى ما احتاج إليه ما هو على التأييد" (١).

قال البقاعي (ت ٨٨٥هـ): ولما كان قد تقدم هنا أنهم أثبتوا له عزة توجب مزيد الخوف منه، حسن قولهم: {لا ضير} أي لا ضرر أصلاً علينا تحصل به المكنة منا فيما هددتنا به، بل لنا في الصبر عليه إن وقع أعظم الجزاء من الله، ورد النفي الشامل في هذه السورة إيذاناً بأنه لم يقدر فرعون على عذابهم، تحقيقاً لما في أول القصة من الإشارة إلى ذلك ب {كلاً} و {مستمعون} فإن الإمكان من تابعي موسى عليه السلام يؤذيه ويضيق صدره، ولما يأتي من القصص من صريح العبارة في قوله ﴿أَنْتُمْ وَمَنْ أَتَبَعَكُمْ أَغْلَبُونَ﴾ [القصص: ٣٥]، ثم عللوا ذلك بقولهم: {إننا} أي بفعلك ذلك فينا إن قدرك الله عليه {إلى ربنا} أي المحسن إلينا وحده {منقلبون} أي ولا بد لنا من الموت، فلنكن على ما حكم به ربنا من الحالات، وإنما حكمك على هذا الجسد ساعة من نهار، ثم لا حكم على الروح إلا الله الذي هو جدير بأن يثبينا على ذلك نعيم الأبد (٢).

" وَمَعْنَى ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ لَمْ يَضُرْنَا وَعَيْدُكَ، وَمَعْنَى نَفِي ضُرِّهِ هُنَا: أَنَّهُ ضُرٌّ لِحَظَّةٍ يَحْصُلُ عَقِبَهُ النَّعِيمُ الدَّائِمُ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا تَعَقَّبَهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ فِي النَّفْيِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهَا قَرِينَةٌ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَي لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ وُجُودَهُ كَالْعَدَمِ " (٣).

فهذه النصوص التي ذكرها علماؤنا دالة على أن الضير في الشيء الخفيف، بخلاف الضر، وهم إذا نفوا الخفيف فقد نفوا الشديد، ولا عكس.

(١) درة التنزيل وغرة التأويل (١/١١٧٢).

(٢) نظم الدرر (٤/٣٦).

(٣) التحرير والتنوير (١٩/١٢٨).

- هَوَّتُوا وَعَيْدُهُ وَأَزَلُوا أَلْمَهُ بِقَوْلِهِمْ ﴿لَا ضَيْرَ﴾ فهو بإزاء ما نلقى عند ربنا كأنه لا شيء، فقابلوا وعيده بعدم التأثر به.
- لا ضرر عليا أصلا، صغر أم كبير، وسياق سورة الشعراء ناطق ففي أوله ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِعَايَتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾^(١٥)، وبناء على هذا يمكن القول بأن قراءة ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ بالتشديد والتخفيف ليشمل نفي الضرر صغر أو كبير، حسيا كان أو معنويا، ففي غزوة بدر كان المسلمون في قلة من العدد والعدة، والنفس البشرية إذ ترى ذلك تخاف وقوع الضرر والأذى من العدو، فجاءت القراءات مطمئنة لهم.

الخاتمة

بعد حمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، توصل البحث إلى نتائج منها:

• في التنوع القرآني بين نون التوكيد الخفيفة و نون التوكيد الثقيلة دلالات صوتية ومعنوية تتمثل في توكيد النهي، أو التفرقة بين صور المنهي عنه كما في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوفُونَ﴾ [الروم: ٦٠].

• المشاكلة اللفظية سياق مهم في دلالة الاتفاق والاختلاف بين القراءات في المواضع المتماثلة تركيبياً، وهذا أشبه بما عليه كلامهم، يطلبون المشاكلة، ويلزمونها، وهي من فصيح الكلام.

• اختلف العلماء في وصف نصب المضارع الوارد بالواو أو الفاء بعد جواب الشرط بين وصفه بالقللة أو بالضعف، ومنهم من أجازته، وقد ظهر من خلال البحث أن النصب ما يجب أن يوصف بالضعف؛ لأن القراءات المتواترة وردت به، فهي حجة على من وصف النصب بذلك.

• القراءات المتواترة أسهمت باتفاقها في بعض المواضع على مكانة وخطورة التقوى، حيث كانت شرطاً في تكفير السيئات ومغفرة الذنوب، والتقوى لا تتوقف على غني أو فقير.

• كان لتنوع الإعراب أثر في دلالة السياق الزمني للمعطوف على جواب الشرط، كما ظهر لنا في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

• قدم البحث تفسيراً لغويًا لشذوذ النصب في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وتواتره وحده في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وتواتره مع الرفع في قوله تعالى:

﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوقِعُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِصٍ ﴿الشورى: ٣٥﴾ مع اتفاق الثلاثة في التركيب اللغوي.

• ما اتفقت عليه القراءات المتواترة بجزم المضارع المقترن بالواو أو الفاء الوارد بعد جواب الشرط، هو الأجود من حيث الصناعة اللغوية، وفي كلها عُلِّقَ الجزاء وما عُطِفَ عليه بالشرط، وقد جاءت في سياقات مغفرة الذنوب ورحمته تعالى بعباده مشروطة بنقواه وطاعة أو امره.

• أكثر المصاحف على وضع علامة الوقف أولى عند قوله تعالى:

﴿قَلِيلٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُخَيِّقُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ

﴿الشورى: ٢٤﴾، والأرجح وضع علامة الوقف اللازم بناء على ما ذكره علماءنا، وما يترتب على الوصل من دلالة عقدية ليس عليها اعتقادنا.

• قدم البحث تفسيراً دلالياً لاتفاق القراءات المتواترة على جزم

المضارع في قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾

[الأنعام: ١٣٣] واتفاقها على رفعه في نظيره في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ

أَبْلَغْتُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]

• صور المضارع بعد الطلب في القرآن الكريم ثلاثة: الأولى:

مجزوم بهذا الطلب باتفاق القراءات المتواترة، والثانية: مرفوع بعد الطلب باتفاق القراءات المتواترة، والثالثة: ما قرئ بالرفع والجزم، وقد قدم البحث تفسيراً دلالياً لذلك.

• استرشد البحث بالسياق في تفسير تنوع القراءات المتواترة في

المضارع الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَحَافُ ظُلْمًا

وَلَا هَضْمًا ﴿طه: ١١٢﴾، وعدم تنوعها في النظير التركيبي في قوله تعالى:
﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ آلِهَةٍ وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣].

• - القائمون على ضبط المصحف الشريف وضعوا علامة (صلى) عند قوله ﴿إِمَانًا بِهِ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا آهْدَىٰءَ أَمَانًا بِهِ﴾ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ آلِهَةٍ وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، مما يعني أنهم يرون أن جملة ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ آلِهَةٍ وَلَا رَهَقًا﴾ من كلام الجنّ، والفاء رابطة، ولم يخالف في ذلك إلا المصحف الهندي حيث وضع علامة الوقف المطلق (ط)، الذي من مقتضياته " العدول عن الماضي إلى المستقبل، وعكسه"، فالأولى وضع علامة (ج) أو (قلى) لوجود القولين في قائل جملة ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ آلِهَةٍ وَلَا رَهَقًا﴾، و" العرب قد تستأنف بالفاء كما يستأنفون بالواو".

• - قدم البحث تفسيراً دلالياً لتنوع القراءات المتواترة في قوله تعالى:

﴿إِنْ تَسْكُمُ حَسَنَةً تَسْوَهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، واتفاقها في نحو قوله تعالى:
﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]
وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَعَبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦].

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: المطبوعات:

- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع: للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (د.ت).
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: لأبي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر النكزاي (ت: ٦٨٣هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.
- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي (أبي الفيض السيد محمد بن محمد عبد الرازق مرتضي ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي هلال، ط حكومة الكويت ١٩٦٦م.
- التحرير والتنوير = «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ): الدار التونسية للنشر، تونس: ١٩٨٤م.
- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، دققه ونقحه وضبطه: أ.د/ عبد العزيز بن سطاتم بن عبد العزيز بن آل سعود، أ.د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي/ العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

- **تقريب النشر في القراءات العشر:** للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. عادل إبراهيم محمد رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.
- **تهذيب اللغة:** لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- **الجامع لأحكام القرآن:** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، راجعه وضبطه وعلق عليه د. محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه د. محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٧١٦هـ/١٩٩٦م.
- **حجة القراءات:** للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد:** تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، حققه بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث.
- **الخصائص:** صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون:** للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق وتعليق الشيخ/ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د/ جاد مخلوف جاد، د/ زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرظه د/ أحمد محمد صبره، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **الدرة الفريدة في شرح القصيدة:** لابن النجيبين الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. جمال محمد طلحة السيد، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

- دليل المختار إلى اختلاف علامات الوقف في مصاحف الأمصار: د. ياسر إبراهيم المزروعى، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت (د. ت)
- سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية: للشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني (كان حيا ٧٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى محمود أبو السعود، المكتبة الخيرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م.
- شرح الجعبري على متن الشاطبية المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، تحقيق / فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ طاسنة ٢٠١١م.
- الشفاء في علل القراءات: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن محمد الجريري البخاري (من علماء القرن السابع)، دراسة وتحقيق: د. صالح بن أحمد العماري، د. حبيب الله بن صالح السلمي، دار الوثائقي للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م.
- شواذ القرآن واختلاف المصاحف: شمس الدين الكرمانى محمد بن أبي نصر بن عبد الله (ت بعد ٥٦٠هـ)، تحقيق: أ.د/ الموفى الرفاعي الببلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الكتاب الجامع لقراءات الأئمة العشرة بعلمها ووجوهها وزيادة عليها: نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسي الشيرازي (ت ٤٦١هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار: لأبي بكر أحمد بن إدريس (ق٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن حميد الجهني مكتبة الرشد، ط ١٤٢٨هـ — ٢٠٠٧م.
- الكتاب لسبويه (ت١٨٠هـ): تحقيق: أ. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٢٨م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، تح / عبد الرزاق المهدي، دار الإحياء التراث، بيروت.
- لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر — بيروت، الطبعة السادسة ٢٠٠٨م.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ): تحقيق / علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي أسحق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٤م.
- المغني في القراءات: لمحمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزاوازي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، سلسلة الرسائل العلمية ٤٩، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت ٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تح: الشيخ عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- المكتفى في الوقف والابتداء: لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي — مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

- نثر المرجان في رسم نظم القرآن: ناصر الملة والدين محمد غوث بن ناصر الدين بن محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاتي (ت ١٢٣٨هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.
- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د. ت).
- الوقف والابتداء: لأبي الحسن لي بن أحمد بن محمد بن الغزّال النيسابوري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: د. طاهر محمد الهمّس، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، سلسلة الدراسات القرآنية، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

ثبت الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٣٢٢٤
٢-	Abstract	٣٢٢٥
٣-	المقدمة.	٣٢٢٦
٤-	تمهيد: الفعل المضارع: دلالاته المعجمية والصوتية والزمنية.	٣٢٣٢
٥-	■ التفسير الصوتي لحروف المضارعة	٣٢٣٢
٦-	■ دلالة المضارع زمنيا	٣٢٣٣
٧-	■ المضارع بين الحقيقية والمجاز والاشتراك	٣٢٣٣
٨-	■ أحوال الفعل المضارع من حيث الإعراب والبناء	٣٢٣٤
٩-	المبحث الأول: المستوى النحوي.	٣٢٣٥
١٠-	المطلب الأول: نون التوكيد بين التخفيف والتثقيل.	٣٢٣٥
١١-	المطلب الثاني: المضارع المقرون بالفاء أو الواو الوارد بعد جواب الشرط	٣٢٥٥
١٢-	المطلب الثالث: الجزم في جواب الطلب	٣٢٩٣
١٣-	المبحث الثاني: المستوى المعجمي.	٣٣٠٣
١٤-	الخاتمة	٣٣١٣
١٥-	ثبت بأهم المصادر والمراجع	٣٣١٦
١٦-	ثبت الموضوعات	٣٣٢١